مُشْكِل الآيات القرآنية المتعلّقة بالنبي محمد عليه الصلاة والسلام
عرضًا وتوجيهًا

إعداد

الدكتور حسين علي عمر الزومي

الأستاذ المساعد بقسم القرآن الكريم وعلومه

جامعة المدينة العالمية

الأستاذ أحمد عبده محمد الدرسي

ماجستير بقسم القرآن الكريم وعلومه

جامعة المدينة العالمية

الملخص:

هذا البحث يتناول مُشْكِل الآيات القرآنية المتعلّقة بالنبي محمد –عليه الصلاة والسلام، وتتمثل مشكلة البحث فيما يثار من إشكالات حول فهم بعض هذه الآيات، ويهدف إلى عرض هذه الآيات وتحليلها ونقل توجيه أهل العلم لها، مساهمةً في الذب عن كتاب الله الكريم، وحفظًا لحق محمد –عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، خصوصًا تلك الآيات التي قد توهم القدح في عصمته أو الانتقاص من قدره ومنزلته –عليه الصلاة والسلام، معتمدًا في ذلك على المنهج الاستقرائي بتتبع تلك الآيات القرآنية المتعلقة بمحمد عليه الصلاة والسلام والتي حكى أهل العلم حصول إشكال في فهمها أو التباس في معناها أو توهم معارضتها لآيات أخرى. وكذلك المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف الإشكالات وتحديدها، ومن ثم تفسيرها وتحليلها وتوجيه هذه الإشكالات والجواب عنها، وقد كان من أهم النتائج: أن كثيرا من المغرضين استغلّ تلك الآيات المشكلة، ولكن حين محصناها وجدنا أنها تزيد سيرة النبي صلى الله عليه وسلّم إشراقًا وهدى. وأن حكّام المسلِمينَ بِالْخِيارِ في الحكْم بينَ أهل الكتاب إن شاؤوا حكموا وإن شاؤوا لم يحكموا، أما الذميين فيجب الحكم فيهم. وأنَّ الله تعالى ضمن لنبيه – صلى الله عليه وسلم – العصمة من القتل والهلاك الذي يحول بينه وبين الرسالة وتبليغها، دون العوارض التي تعرض للبدن. وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستغفر للمنافقين أحيانًا لمصلحة دعوية مرجوّة، ولم يكن ذلك من أجل حصول المغفرة من الله لهم.

المقدمة

القرآن الكريم كتاب هداية، وهو روحٌ وحياة، وهو نورٌ وضياء، وهو شفاءٌ ودواء، وهو دستورٌ ومنهاج، وإن له مهمةً عمليةً حركيةً واقعيةً في حياة المسلمين، وهو قادرٌ بإذن الله على أدائها وتحقيقها، إذا أقبل المسلمون عليه بصدقٍ وعزيمة، وتربوا عليه بإخلاصٍ ومجاهدة، وتحركوا به بثباتٍ ووعي، وجاهدوا الجاهلية به بجرأةٍ وشجاعة، لقد أقبل الصحابة الكرام عليه هذا الإقبال، فأدَّى مهمته خير أداء.

ولقد أدرك غير المسلمين منذ نزوله وحتى الآن أن سرّ قوة المسلمين إنما تكمن في القرآن الكريم، ولذلك راحوا يتلمسون بكل الوسائل لزعزعة هذا الأساس، بدءًا من محاولة التشكيك في مصدره الإلهي، ثم في طريقة جمعه وكتابته، ثم في البحث الدائب عن أي شبهة للخطأ فيه، أو التناقض بين آياته، أو بمدّ الألسن بالنقد والاتهام إلى محمد عليه الصلاة والسلام الذي هو أشرف الخلق وأزكاهم، وأتقاهم لله وأخشاهم، ومقامه مقام الاصطفاء والاجتباء، وواجب الخلق نحوه التأسّي والاقتداء، مستغلين ما يثار من الشبهات والإشكالات حول فهم بعض الآيات المتعلقة بجنابه الكرام، يريدون بذلك انتقاصه، والحط من قدره، والطعن في القرآن الكريم، فكان الذبّ عن كتاب الله عز وجل متعيّنا، صونًا لكتاب الله الكريم، وحفظًا لحق نبيه عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم .

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث فيما يثار من إشكالات حول فهم بعض الآيات المتعلقة بمحمد –عليه الصلاة والسلام، وتتحدّد في التساؤل التالي:

- ما الإشكالات في الآيات المتعلّقة بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم ؟ وكيف نجيب عنها.

هدف البحث:

هذا البحث يهدف إلى دراسة:

- الإشكالات في الآيات المتعلقة بالنبي –صلى الله عليه وسلم–؟ وتحليلها ونقل توجيه أهل العلم لها، مساهمةً في الذب عن كتاب الله الكريم، وحفظًا لحق محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

- إبراز مكانة القرآن الكريم وعلو شأنه وأنه كتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.
- المساهمة في الذب عن كتاب الله الكريم ضد الطاعنين فيه والمتطاولين على آياته.
- المساهمة في توجيه ما أشكل فهمه من الآيات المتعلقة بمحمد عليه الصلاة والسلام، صونًا لكتاب الله الكريم، وحفظا لحق محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.
- المساهمة في الدفاع عن المصطفى صلوات الله وسلامه عليه إثر الهجمة الشرسة على شخص الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم.

الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الكتب –قديمًا وحديثًا– في موضوع مشكل القرآن بشكل عام ككتاب "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة، وكتاب "باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن" لبيان الحق النيسابوري، وكتاب "درة التنزيل وغرة التأويل" للخطيب الإسكافي، وكتاب "دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب" للشنقيطي.

وبعد البحث والاطلاع على الدراسات الحديثة لم نجد على حد علمنا القاصر من أفرد هذا الموضوع بالتأليف بهذا العنوان، ولكن هناك بعض الدراسات القريبة مثل:

1/ "**مواقف الأنبياء في القرآن تحليل وتوجيه**" للدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي.

وبعد أن اطلعنا على هذا الكتاب، ظهر لنا عدة فروق، بين هذا الكتاب، وبين بحثنا نجملها فيما يلي :

- أن موضوع الكتاب هو إشكالات حول قصص الأنبياء بشكل عام، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالنبي أو بقومه، وسواء كان في القرآن أو السنة بينما موضوعنا, هو إشكالات حول فهم بعض الآيات المتعلقة بمحمد عليه الصلاة والسلام بشكل خاص.
- أن المؤلّف لم يتكلم عن ما يتعلق بالنبي –صلى الله عليه وسلم– في هذا الكتاب، بل أفرده في كتاب آخر بعنوان "عتاب النبي صلى الله عليه وسلم في القرآن تحليل وتوجيه".
- لاحظت أن المؤلف لا يدعم تحليله وتوجيهه بالتوثيق من أقوال علماء التفسير من كتبهم المشهورة والمعتمدة في هذا الباب.

2/ رسالة ماجستير بعنوان "**آيات عتاب المصطفى صلى الله عليه وسلم في ضوء العصمة والاجتهاد**" للدكتور عويد بن عياد المطرفي رحمه الله، والتي أجيزت من قسم الكتاب والسنة بالدراسات العليا في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، وقد تحدث فيها الباحث عن معنى العصمة ومواقعها من حياة الأنبياء –عليهم الصلاة والسلام– في فترة ما قبل النبوة وما بعدها، كما تناول مسألة اجتهاد لرسول –صلى الله عليه وسلم– فيما لم ينزل عليه فيه وحي، مستعرضًا آراء العلماء فيها، ثم ختم رسالته بالبحث والتحقيق في الآيات التي قيل إن فيها عتابًا لسيدنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم، لبيان المراد بها رفعًا لما يجده بعض الناس من توقف في فهمها، ودفعًا لكيد وحقد أعداء الله تعالى وأعداء رسوله صلى الله عليه وسلم.

وبحثنا يتحدث عن الآيات المشكلة وليس خاصّا بالعتاب، وبذلك نستبعد كل الدراسات الخاصة بالعتاب؛ لأنها ليست من موضوعنا وبحثنا.

حدود البحث:

بعض الإشكالات المرتبطة بفهم الآيات المتعلقة بمحمد عليه الصلاة والسلام والتي قد

تمثل قدحًا في عصمته أو انتقاصًا من قدره ومنزلته عليه الصلاة والسلام.

منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على منهجين وهما:

- المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال استقراء وتتبع الآيات القرآنية المتعلقة بمحمد – عليه الصلاة والسلام– والتي حكى أهل العلم حصول إشكال في فهمها أو التباس في معناها أو توهم معارضتها لآيات أخرى.

- المنهج الوصفي التحليلي للآيات القرآنية المشكلة: والذي يقوم بوصف الإشكالات وتحديدها وتصنيفها، ومن ثم تفسيرها وتحليلها ودراستها واستنباط توجيه هذه الإشكالات والجواب عنها، وقد سرنا في بحثنا وفق الخطوات التالية:

  - حصر الآيات المتعلقة بالموضوع والمراد دراستها.
  - رتبنا الآيات المشكلة بناءًا على ترتيب سور القرآن.
  - في كل مبحث نذكر الآية أو الآيات المراد دراستها من خلال مطلبين:

المطلب الأول: بيان وجه الإشكال.

المطلب الثاني: مسالك العلماء في توجيه الإشكال.

ومن الله نستمد العون والتوفيق، ولعل ما سطرناه بدفاعنا عن محمد –صلى الله عليه وسلم– يكون شفيعا لنا يوم نلقاه.

والله المستعان..

تمهيد: تعريف المشْكل في اللغة والاصطلاح

المطلب الأول: تعريف المشكل في اللغة:

المعنى اللغوي للمُشْكِل يدور حول: الاختلاط، والالتباس، والاشتباه، والمماثلة.

"أشكل الأمر: التبس، واختلط، ويقال: أشكلت علي الأخبار، وأحلكت، بمعنى واحد، وقال شمر الشكلة: الحمرة تخلط بالبياض، وهذا شيء أشكل، ومنه قيل للأمر المشتبه: مشكل"[1]، و"أمور أشكال: ملتبسة، وبينهم أشكلة أي لبس"[2].

قال ابن فارس[3]: "الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة. تقول: هذا شكل هذا، أي مثله. ومن ذلك يقال أمر مشكل، كما يقال أمر مشتبه، أي هذا شابه هذا، وهذا دخل في شكل هذا"[4].

و"مُشكِل [مفرد]: ج مشكلات ومشاكِلُ"[5]، و"المشكل: سمي بذلك لأنه أشكل، أي دخل في شكل غيره فأشبهه وشابهه، ثم يقال لكل ما غمض، وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة مشكل"[6].

---

1 الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، (دار الهداية) (29/ 271).

2 ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، لسان العرب، ط3، (بيروت، دار صادر،1414هـ)(11/ 357).

3 هو: أحمد بن فارس بن زكريا، القزويني الرازي، أبو الحسين: من أئمة اللغة والأدب، من تصانيفه (مقاييس اللغة)، و(جامع التأويل) في تفسير القرآن، وغيرها، توفي سنة (395هـ). انظر ترجمته: الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، (القاهرة، دار الحديث،1427هـ-2006م) (17/ 103)، الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، ط15، (دار العلم للملايين) (1/ 193).

4 ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر، 1399هـ - 1979م)، مادة : شكل (3/ 204).

5 د أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1،(عالم الكتب،1429 هـ - 2008 م) (2/ 1229).

6 الفخر الرازي، مفاتيح الغيب،ط3،(بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1420 هـ) (138/7)، وتعريف الرازي هذا، منقول بحروفه عن ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن،(بيروت، دار الكتب العلمية) (68/1).

و"مشكل القرآن أو الآثار: النص الذي يحتاج إلى تأمل ودقة نظر لفهم المراد منه، أو لإزالة تناقضه فيما يظن"[1].

المطلب الثاني: تعريف المشْكِل في الاصطلاح:

تباينت آراء العلماء في تعريف المشْكِل، فتعريفه عند الأصوليين يختلف عن تعريفه عند المحَدِّثين وكذلك عند المفسرين[2]، وما يعنينا في هذا البحث هو معناه في اصطلاح المفسرين، فسنذكر أولًا أقوال علماء التفسير وعلوم القرآن في ذلك، ثم بعد هذا سنذكر تعريفًا يلخص ويضبط معناه في اصطلاحهم.

أقوال علماء التفسير وعلوم القرآن في تعريف المشْكِل:

معرفة المشْكِل عند علماء التفسير وعلوم القرآن يتطلب النظر في نوعين من المؤلفات:

النوع الأول: كتب تفسير القرآن، والنوع الثاني: كتب علوم القرآن.

فأمَّا الكتب المؤلفة في التفسير فينظر في نوعين منها:

- الكتب المؤلفة قصدًا لدراسة الآيات المشكلة وبيانها، مثل "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة[3]، و"باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن" لبيان الحق النيسابوري[4]، و"الفوائد

1 محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، (دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1408 هـ - 1988 م) (ص: 431).

2 المنصور، عبدالله بن حمد، مشكل القرآن الكريم، (دار ابن الجوزي، 1426هـ) ص (47).

3 هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (أبو محمد) قاض، من أهل بغداد، عالم مشارك في انواع من العلوم كاللغة والنحو وغريب القرآن ومعانيه وغريب الحديث والشعر والفقه والاخبار وأيام الناس وغير ذلك، من تصانيفه الكثيرة: "غريب القرآن"، "أدب الكاتب"، "تأويل مشكل القرآن"، " تأويل مختلف الحديث"، توفى سنة (276هـ). انظر ترجمته: الزركلي، الأعلام، (1/ 156)، كحالة، عمر بن رضا،معجم المؤلفين،(بيروت، دار إحياء التراث) (6/ 150)، الداوودي، محمد بن علي، طبقات المفسرين، (بيروت، دار الكتب العلمية) (1/ 251).

4 هو: محمود بيان الحق، محمود بن علي بن الحسين النيسابوري القزويني، الشهير ببيان الحق (نجم الدين، أبو القاسم)، فقيه، مفسر، أديب، لغوي، شاعر، من تصانيفه: "باهر البرهان في مشكلات معاني القرآن"، "درر الكلمات على غرر الآيات الموهمة للتعارض والشبهات"، "غرر الاقاويل في معاني التنزيل"، "شوارد الشواهد وقلائد القصائد"، كان حيًا سنة 553 هـ. انظر ترجمته: كحالة، معجم المؤلفين (12/ 182)، الداوودي، طبقات المفسرين (2/ 311).

في مشكل القرآن" للعز بن عبد السلام[1]، و"تفسير آيات أشكلت" لشيخ الإسلام ابن تيمية[2]، و"دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب" للشنقيطي[3]، و"مشكل إعراب القرآن" لمكي بن أبي طالب القيسي.[4]

■ الكتب العامة التي جل اهتمامها هو التفسير؛ إلا أنَّ مؤلفيها ربما تطرقوا لحلِّ بعض مشكلات القرآن، مثل "المحرر الوجيز" للقاضي ابن عطية[5]، و"الكشاف" للزمخشري[1]،

1 هو: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن بن محمد ابن المهذّب عز الدين أبو محمد السلمي، الشافعي، الملقب بسلطان العلماء وشيخ الإسلام، أصله مغربيّ، ومولده بدمشق، مهر في العربية، ودرس وأفتى وصنف، ومن تصانيفه: "مجاز القرآن"، و "الفوائد في مشكل القرآن"، توفي سنة (660هـ). انظر ترجمته: الداوودي، طبقات المفسرين (1/ 315)، ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد،شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، (دمشق،دار ابن كثير، 1406 هـ- 1986م) (7/ 522)، حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (2/ 1590)

2 هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقيّ الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية، الإمام، شيخ الإسلام، ولد في حران وتحول به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر، نظر فِي الرِّجَال والعلل وتفقه وتمهر وتميز وَتقدم وصنف ودرس وَأفْتى وفَاق الأقران وَصَارَ عجبا فِي سرعَة الاستحضار وَقُوَّة الْجنان والتوسع فِي الْمَنْقُول والمعقول، توفي (سنة 728). انظر ترجمته: الزركلي، الأعلام (1/ 144)، ابن حجر، أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان (صيدر اباد/ الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية) (1/ 168).

3(3) هو: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي :مفسر مدرّس من علماء شنقيط، ولد وتعلم بها، وحج واستقر مدرسا في المدينة المنورة ثم الرياض، وأخيرا في الجامعة الإسلامية بالمدينة، له كتب، من أشهرها (أضواء البيان في تفسير القرآن، ودفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب)، وتوفي بمكة سنة (1393 هـ)، انظر ترجمته: الزركلي، الأعلام (6/ 45)، وله ترجمة في آخر تفسيره أضواء البيان بقلم: الشيخ عطية محمد سالم القاضي بالمحكمة الشرعية بالمدينة.

4 هو: مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو محمد: مقرئ، عالم بالتفسير والعربية، من أهل القيروان، ولد فيها، وطاف في بعض بلاد المشرق، وعاد إلى بلده، وأقرأ بها، ثم سكن قرطبة، وخطب وأقرأ بجامعها وتوفي فيها، قال ابن بشكوال: وله تمانون تأليفا، منها: "مشكل إعراب القرآن"، "الموجز في القراءات"، "الهداية إلى بلوغ النهاية" في تفسير القرآن، "مشكلات القرآن"، وغيرها، توفي سنة (437هـ)، انظر ترجمته: الزركلي، الأعلام (7/ 286)، الداوودي، طبقات المفسرين (2/ 338)، حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (2/ 1695).

5 عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، من محارب قيس، الغرناطي، ابو محمد: مفسر فقيه، أندلسي، من أهل غرناطة. عارف بالأحكام والحديث، له شعر. ولي قضاء المرية، وكان يكثر الغزوات في جيوش الملثمين، وتوفي =

و"الجامع لأحكام القرآن" لأبي عبد الله القرطبي[2]، و"لباب التأويل في معاني التنزيل" للخازن[3]، و"روح المعاني" للآلوسي[4].

ويلاحظ الناظر في هذه الكتب أن استخدامهم لمصطلح "المشكل" عامٌ يشمل كل إشكال يطرأ على الآية، سواء كان في اللفظ أم في المعنى، أو كان لتوهم تعارض، أو توهم إشكال في اللغة، أو غير ذلك[5].

وأمَّا كتب علوم القرآن فقد أفرد بعض مؤلفيها أبوابًا خاصة لمشكل القرآن، تناولوا فيها تعريف المشْكِل، وموهم التناقض بين آي القرآن، ومن أبرز من اعتنى بذلك:

=

بلورقة، من أشهر مصنفاته، "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" في عشر مجلدات، وقد أثنى عليه أبو حيان، فقال: هو أجلُّ من صنف في علم التفسير، وأفضل من تعرض للتنقيح فيه والتحرير، وقيل في تاريخ وفاته سنة 541 و 546. انظر ترجمته: الزركلي، الأعلام (3/ 282)، حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (2/ 1613).

1 هو: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم: مفسر، محدث، متكلم، نحوي، لغوي، بياني، اديب، ناظم، ناثر، مشارك في عدة علوم، ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله. وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) فتوفي فيها سنة (538 هـ)، له التصانيف البديعة، منها: "الكشاف" في التفسير، "الفائق" في غريب الحديث، "أساس البلاغة". انظر ترجمته: الزركلي، الأعلام (7/ 178)، الداوودي، طبقات المفسرين (2/ 315)، كحالة، معجم المؤلفين (12/ 186).

2 محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، أبو عبد الله، القرطبي، من كبار المفسرين، صالح متعبد، من أهل قرطبة، رحل إلى الشرق واستقر بمنية بني خصيب (في شمالي أسيوط، بمصر) وتوفي فيها سنة (671 هـ، من كتبه"الجامع لأحكام القرآن"و"الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى"و"التذكار في أفضل الأذكار" و"التذكرة بأحوال الموتى وأحوال الآخرة". انظر ترجمته: الزركلي: الأعلام (5/ 322)،كحاله: معجم المؤلفين (8/ 239).

3 هو: علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن ابراهيم بن عمر بن خليل الشيحي، نسبة إلى"شيحة" بالحاء المهملة، من أعمال حلب، ولد ببغداد، وسكن دمشق مدة، عرف بالخازن، فقد كان خازن الكتب بالمدرسةُ السميساطية في دمشق، مفسر، فقيه، محدث، مؤرخ، له تصانيف، منها "لباب التأويل في معاني التنزيل" في التفسير، ويعرف بتفسير الخازن" و"عدة الأفهام في شرح عمدة الأحكام "، وغيرها. انظر ترجمته: الزركلي: الأعلام (5/ 5)، كحالة: معجم المؤلفين (7/ 177).

4 هو: محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي، شهاب الدين، أبو الثناء: مفسر، محدث، فقيه، أديب، لغوي، نحوي، من المجددين، من أهل بغداد، مولده وتوفي بها في 25 ذي القعدة سنة (1270 هـ)، من تصانيفه: "روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني"، "كشف الطرة عن الغرة" في شرح درة الغواص للحريري، وغيرها. انظر ترجمته: الزركلي:الأعلام (7/ 176)، كحاله: معجم المؤلفين (12/ 175)

5(5) المنصور، مصدر سابق، ص (54 – 68).

الزركشي[1]، في كتابه "البرهان في علوم القرآن"، والسيوطي[2] في كتابه "الإتقان في علوم القرآن"، وابن عقيلة المكي[3] في كتابه "الزيادة والإحسان في علوم القرآن".

قال الزركشي في النوع الخامس والثلاثين: "معرفة موهم المخْتلف"، ثم عرَّف هذا النوع فقال: "وهو ما يُوهِمُ التعارض بين آياته"[4]، ويلاحظ اقتصار الزركشي على نوع واحد من أنواع مشكل القرآن، وهو ما يُوهِمُ التعارض بين آياته، وقد ذكر نوعًا آخر في فصل مستقل، وهو موهم التعارض بين القرآن والسنة[5]، وفي النوع السادس والثلاثين جعل خفاء اللفظ من المشْكِل وأدخله في نوع المتشابه والذي يَعُدُّه من المشْكِل[6].

وأما السيوطي في الإتقان فقد أفاد من الزركشي وزاد عليه، حيث قال: "النوع الثامن والأربعون: في معرفة مُشكله، وموهم الاختلاف والتناقض"[7].

1 هو: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين: فقيه، اصولي، محدث، اديب، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة. له تصانيف كثيرة في عدة فنون، منها "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة" و "البحر المحيط" في أصول الفقه، و "البرهان في علوم القرآن" توفي سنة (794هـ). انظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام (6/ 60)، كحالة، معجم المؤلفين (9/ 121)، الداوودي، طبقات المفسرين (2/ 162).

2 هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين: إمام حافظ مؤرخ أديب، له نحو 600 مصنف، منها الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة، فمن تصانيفه الكثيرة: "الدر المنثور في التفسير المأثور" و"الإتقان في علوم القرآن" و"تاريخ الخلفاء" و"التحبير لعلم التفسير" و"تحفة المجالس ونزهة المجالس" وغيرها، توفي سنة (911 هـ)، انظر ترجمته: الزركلي، الأعلام (3/ 301)، كحالة، معجم المؤلفين (5/ 128).

3 هو: محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكي، شمس الدين، المعروف بابن عقيلة: مؤرخ، من المشتغلين بالحديث، من أهل مكة، مولده ووفاته فيها، من كتبه (لسان الزمان) في التاريخ، رتبه على حوادث السنين إلى سنة 1123 هـ، و(الفوائد الجليلة) في الحديث، وغيرهما، توفي سنة (1150). انظر ترجمته: الكتاني، محمد بن أبي الفيض، الرسالة المستطرفة، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي،ط6،(دار البشائر الإسلامية،1421هـ-2000م)ص (84)، الزركلي: الأعلام (6/ 13).

4(4) الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار إحياء الكتب العربية، 1376 هـ- 1957م)، (2/ 176).

5(5) الزركشي، مصدر سابق (2/ 193).

6 الزركشي، مصدر سابق (2/ 200).

7 السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ- 1974 م)، (2/ 724).

وظاهر صنيعه أنَّ المشْكِل مغايرٌ لموهم الاختلاف والتناقض، لكن هذا الظاهر غير مراد منه قطعًا، بل مراده أنَّ موهم الاختلاف والتناقض هو المشْكِل بعينه، يدل على ذلك ما سطَّره في كتابه معترك الأقران؛ فإنه قال: "الوجه السابع من وجوه إعجازه: ورود مشكله حتى يُوهِمَ التعارض بين الآيات"[1].

وأما ابن عقيلة فقد فرَّق بين المشْكِل وموهم التناقض؛ فالمشْكِل عنده هو "ما خفي معناه من الآيات"، وموهم التناقض هو ما جاء من آيات ظاهرها يوهم التعارض بينها. قال ابن عقيلة في تعريف المشْكِل: "هو ما أشكل معناه على السامع، ولم يصل إلى إدراكه إلا بدليلٍ آخر"[2]، وقال بعد أنْ أورد كلام السيوطي في الإتقان: "قلت: تقدم تعريف المشْكِل، وأنه هو الذي أشكل معناه فلم يتبين حتى بُيّن، وليس هذا النوع من ذلك، بل هذا النوع آيات يُعارض بعضها بعضًا، وكلام الله تعالى مُنزَّهٌ عن ذلك"[3].

ومن مجموع ما سبق يتبين: أنَّ علماء التفسير وعلوم القرآن يطلقون المشْكِل ويعنون به: الآيات التي يُوهِمُ ظاهرها التعارض فيما بينها، أو الآيات التي يُوهِمُ ظاهرها معارضة حديث نبوي، أو الآيات التي في معناها خفاء وغموض، لا يدرك إلا بدليل آخر. وربما أطلقوا المشْكِل على الآيات أو القراءات التي خالفت قاعدة لغوية، من نحوٍ أو تصريف أو إعراب.

والتعريف الذي يلخّص ويضبط معناه في اصطلاح علماء التفسير وعلوم القرآن أنْ يُقال: "مشكل القرآن: هو الآيات القرآنية التي يُوهِمُ ظاهرها معارضة نصٍ آخر؛ من آيةٍ قرآنية، أو حديث نبوي ثابت، أو يُوهِمُ ظاهرها معارضة مُعْتَبَرٍ مِنْ: إجماعٍ، أو قياسٍ، أو

1 السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1408 هـ – 1988 م)، (1/ 73).

2 ابن عقيلة، محمد بن أحمد بن سعيد، الزيادة والإحسان، تحقيق: مجموعة باحثين في رسائل ماجستير (الشارقة، مركز البحوث والدراسات بجامعة الشارقة 1427 هـ – 2006 م)، (5/ 134).

3 ابن عقيلة، مرجع سابق، (5/ 196).

قاعدةٍ شرعيةٍ كليةٍ ثابتة، أو أصلٍ لغوي، أو حقيقةٍ علميةٍ، أو حِسٍ، أو معقولٍ".[1]

المبحث الأول

ما أشكل في قوله تعالى ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ وَإِن تُعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيۡـٔٗاۖ وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾ [المائدة: 42]

المطلب الأول: بيان وجه الإشكال:

ظاهر هذه الآية الكريمة، أن الرسول –صلى الله عليه وسلم– إذا جاءه أهل الكتاب يتحاكمون إليه أنه مخيَّر بين الحكم بينهم أو الإعراض عنهم، وهذا يوهم التعارض مع قوله تعالى: {وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ...} [المائدة: 49].

المطلب الثاني: مسالك العلماء في توجيه الإشكال:

للعلماء في توجيه هذا الإشكال عدة توجيهات:

- أنَّ التخيير خاص بتلك الواقعة التي نزلت فيها الآية، أو خاص بالمعاهدين دون أهل الذمة وغيرهم[2].
- أن التخيير كان في أول الأمر وفي مرحلة مبكرة من المرحلة المدنيّة، ثم نسخ بقوله تعالى: "وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ " وهو قول ابن عباس وجماعة من التابعين والفقهاء[3].

القصير، أحمد بن عبد العزيز بن مُقْرِن، الأحاديْثُ المشْكِلَةُ الواردةُ في تفسير القرآنِ الكريم، ط1(السعودية، دار ابن الجوزي،1430 هـ) 1 26/1

2 ابن عادل الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض،ط1(بيروت،دار الكتب العلمية، 1419 هـ) (7/ 342)، ومحمد رشيد رضا، تفسير المنار،(مصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1990 م) (6/ 325) ورجح أن التخيير خاص بالمعاهدين دون أهل الذمة

3 أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل، الناسخ والمنسوخ، تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد،ط1(الكويت، مكتبة الفلاح، 1408هـ)(ص: 398)، ابن عادل الحنبلي، مرجع سابق (7/ 342)

■ أن التخيير باقٍ، والآية محكمة وليست منسوخة، وأنه لا تعارض بينها وبين قوله تعالى: "وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ..."؛ لأن أحدهما خيَّرت بين الحكم وتركه، والثانية بينت كيفية الحكم إذا كان[1].

■ والراجح / تخيير لرسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– إذا تحاكموا إليه بين الحكم والإعراض، ولهذا قيل: لو تحاكم كتابيان إلى القاضي لم يجب عليه الحكم، وهو قول للشافعي والأصح وجوبه إذا كان المترافعان أو أحدهما ذميًا لأنا التزمنا الذب عنهم ودفع الظلم منهم، والآية ليست في أهل الذمة[2]، وهذا القول قول أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: فهُوَ حُكْمٌ ثَابِتٌ وَلَيْسَ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ حكم مَنْسُوخٌ، وَحُكَّامُ الْمُسْلِمِينَ بِالْخِيَارِ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ أَهْلِ الْكِتَابِ إنْ شاؤوا حكموا وإن شاؤوا لَمْ يَحْكُمُوا، وَإِنْ حَكَمُوا حَكَمُوا بحكم الإسلام3 فإنه– عند تحاكم هذا الصنف إليه– يخير بين أن يحكم بينهم، أو يعرض عن الحكم بينهم، بسبب أنه لا قصد لهم في الحكم الشرعي إلا أن يكون موافقًا لأهوائهم، وعلى هذا فكل مستفت ومتحاكم إلى عالم، يعلم من حاله أنه إن حكم عليه لم يرض، لم يجب الحكم ولا الإفتاء لهم، فإن حكم بينهم وجب أن يحكم بالقسط[4].

ولذلك فابن عاشور يرى أن الحكمة من ذلك "تطمين للنّبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لِئَلَّا يَقُولَ فِي نَفْسِهِ: كَيْفَ أُعْرِضُ عَنْهُمْ، فَيَتَّخِذُوا ذَلِكَ حُجَّةً عَلَيْنَا. يَقُولُونَ: رَكَنَّا إِلَيْكُمْ وَرَضِينَا بِحُكْمِكُمْ فَأَعْرَضْتُمْ عَنَّا فَلَا نَسْمَعُ دَعْوَتَكُمْ مِنْ بَعْدُ، وَهَذَا مِمَّا يَهْتَمُّ بِهِ النّبي –صَلَّى

1 وهو مروي عن الحسن، والشعبي، والنخعي، والزهري، واختاره الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير،، جامع البيان في تأويل آي القرآن [تفسير الطبري]، ط1، تحقيق: محمود شاكر وأحمد شاكر، (دمشق: مؤسسة الرسالة، 1420هـ–2000م) (10/ 333)، ورجحه ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار الكتاب العربي، 1422 هـ) (1/ 550)، ورجحه السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط1، (دمشق: مؤسسة الرسالة، 1420هـ– 2000م)، (232/1)

2 البيضاوي 2/ 127.

3 البغوي أبو محمد الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، حققه: محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية– سليمان مسلم الحرش، ط4، (السعودية: دار طيبة، 1417هـ– 1997م)، 2/ 53.

4 السعدي، مرجع سابق، 232/1.

اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لِأَنَّهُ يَؤُولُ إِلَى تَنْفِيرِ رُؤَسَائِهِمْ دَهْمَاءَهُمْ مِنْ دَعْوَةِ الْإِسْلَامِ فَطَمَّنَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَا تَنْشَأُ عَنْهُ مَضَرَّةٌ، وَلَعَلَّ فِي هَذَا التَّطْمِينِ إِشْعَارًا بِأَنَّهُمْ لَا طَمَعَ فِي إِيمَانِهِمْ فِي كُلِّ حَالٍ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالضُّرِّ ضُرَّ الْعَدَاوَةِ أَوِ الْأَذَى لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَهْتَمُّ بِهِ النّبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَلَا يَخْشَاهُ مِنْهُمْ، خِلَافًا لِمَا فَسَّرَ بِهِ الْمُفَسِّرُونَ هُنَا"[1].

المبحث الثاني

ما أشكل في قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: 67].

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان وجه الإشكال:

هذه الآية أُورِدَ عليها إشكالان:

الأول: أن موضع هذه الآية في هذه السورة معضل، فإن سورة المائدة من آخر السور نزولًا إن لم تكن آخرها نزولًا، وقد بلغ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– الشريعة وجميع ما أنزل إليه إلى يوم نزولها، فلو أن هذه الآية نزلت في أول مدة البعثة لقلنا هي تثبيت للرسول وتخفيف لأعباء الوحي عنه، فأما وهذه السورة من آخر السور نزولا وقد أدى رسول الله الرسالة وأكمل الدين، فليس في الحال ما يقتضي أن يؤمر بتبليغ.

الثاني: أن ظاهر الآية الكريمة عمومُ عصمةِ الله تعالى لنبيه –صلى الله عليه وسلم– من الناس، ولكن ثبت في بعض الأحاديث أنَّ النبي –صلى الله عليه وسلم– أُصيب ببعض الأذى من قومه، فمن ذلك أنه شُجَّ يوم أحد[2]، وسُحِرَ[3]، وسَمّته امرأةٌ يهودية[1]، وهذا يُوهِمُ

1 ابن عاشور، محمد الطاهر التونسي, التحرير والتنوير، (تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع, 1997م)203/6.
2 صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، بَاب غَزْوَةِ أُحُدٍ، حديث (1791).
3 صحيح البخاري، كتاب الطب، باب السحر، حديث (5763)، صحيح مسلم، كتاب السلام، باب السحر، حديث (2189)، كلاهما من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به.

خلاف الآية.

المطلب الثاني: مسالك العلماء في توجيه الإشكال:

أما الإشكال الأول فيجاب عنه بأحد هذه التوجيهات:

■ أن تكون هذه الآية نزلت لإعادة تثبيت الرسول على تبليغ شيء مما يثقل عليه تبليغه، مما جرى ذكره في هذه السورة، وشَرْحِ صدره بأن يدوم على تبليغ الشريعة ويجهد في ذلك، ولا يكترث بالطاعنين، وليقطع تخرص من قد يزعمون أن الرسول قد استبقى شيئًا لم يبلغه، أو أنه قد خصّ بعض الناس بإبلا غ شيء من الوحي لم يبلغه للناس عامة[2].

■ أن هذه الآية أمر بتبليغ اليهود والنصارى من أهل الكتابين وسائرِ المشركين غيرِهم بما أنزل عليه في السورة من معايبهم وخُبْثَ أديانهم، وأن لا يتّقى أحدًا في ذات الله، فإن الله كافيه كلَّ أحد من خلقه، ودافعٌ عنه مكروهَ كل من يبغي مكروهه[3].

■ أن هذه الآية أمر بتبليغ جميع ما أوحي إليه على الاستيفاء والكمال؛ لأنه كان قد بلّغ وإنما أمر هنا ألا يتوقف عن شيء مخافة أحد، وذلك أن رسالته صلى الله عليه وسلم تضمنت الطعن على أنواع الكفرة وبيان فساد حالهم فكان يلقى منهم عنتًا وربما خافهم أحيانًا قبل نزول هذه الآية، فقال الله له: بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ، أي كاملا متممًا[4].

=

1 صحيح البخاري، كتاب الهبة، باب قبول الهدية من المشركين، حديث (2617)، صحيح مسلم، كتاب السلام، باب السم، حديث (2190)، وليس فيه أن النبي –صلى الله عليه وسلم– مات بسبب ذلك السم، وإنما جاء ذلك في حديث عائشة الذي أخرجه البخاري –تعليقًا– في كتاب المغازي، باب مرض النبي –صلى الله عليه وسلم– ووفاته، حديث (4165) قال: وقال يونس، عن الزهري، قال عروة: قالت عائشة: "كَانَ النَّبِيُّ –صلى الله عليه وسلم– يَقُولُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: "يَا عَائِشَةُ مَا أَزَالُ أَجِدُ أَلَمَ الطَّعَامِ الَّذِي أَكَلْتُ بِخَيْبَرَ؛ فَهَذَا أَوَانُ وَجَدْتُ انْقِطَاعَ أَبْهَرِي مِنْ ذَلِكَ السُّمِّ".

2 الطبري، مرجع سابق (10/ 467)، ابن عاشور، مرجع سابق (6/ 256- 264).

3 الطبري، مرجع سابق (10/ 467)، الرازي، أنموذج جليل، مرجع سابق (110/1).

4 ابن عطية، عبد الحق بن غالب الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ-2001م)،(2/ 217- 218)، ابن جزي، محمد بن أحمد بن محمد، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، ط1(بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1416 ه).

■ وجميع ما سبق من توجيهات كلها تحتملها لفظ الآية وكلها مرادة من قبل الله –عز وجل–، والقرآن حمّال وذو وجوه.

■ أما من قال إن هذه الآية مما تكرر نزوله[1]، فقوله بعيد عن الصواب، والله أعلم.

أما الإشكال الثاني: فللعلماء في توجيهه عدة توجيهات:

الأول: أنَّ ما وقع للنبي –صلى الله عليه وسلم– من الأذى كان قبل نزول هذه الآية[2]، لأن سورة المائدة من أواخر ما نزل من القرآن[3].

الثاني: أنَّ ما روي من أنَّ النبي –صلى الله عليه وسلم– سُحِرَ، باطلٌ لا يصح، بل هو من وضع الملحدين[4]، وأنَّ ما رُوِيَ من وجود الألم وانقطاع أبهره –صلى الله عليه وسلم–

1 الألوسي، روح المعاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط1(بيروت، دار الكتب العلمية، 1415 ه) (3/ 364).

2 حكى هذا التوجيه: البغوي، مرجع سابق (79/3)، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، زاد المسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي،(بيروت، دار الكتاب العربي، 1422 ه) (569/1)، ابن القيم، محمد ابن أبي بكر، بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمد العمران،مطبوعات مجمع الفقه، ط1(دار عالم الفوائد،1425ه) (1174/3)، ابن عاشور، مرجع سابق (6/ 263- 264)، وقد نقل الثعالبي عن ابن العربي تصحيحه لهذا التوجيه، انظر: الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط1(بيروت، دار إحياء التراث العربي –،1418 ه)(2/ 405).

3 للعلماء في وقت نزول قوله تعالى: (وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ) [المائدة: 67]؛ ثلاثة أقوال:

1. أنها من أوائل ما نزل بالمدينة؛ وإن كان ذلك في سورة المائدة، وهذا رأي شيخ الإسلام ابن تيمية، منهاج السنة، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط 1(جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1406 ه – 1986 م) (314/7).

2. أن الآية نزلت متراخية عن وقعة حنين، وقد مال إلى هذا وأيّده ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج وتصحيح : محب الدين الخطيب، تعليق العلامة: عبد العزيز بن باز،(بيروت، دار المعرفة، 1379ه)، (13/ 219).

3. أن هذه الآية مما تكرر نزوله، وقد مال إليه الألوسي، مرجع سابق (3/ 364)

4 وهذا مذهب المعتزلة حكاه: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق (32/ 187)، العيني، محمود بن أحمد، عمدة القاري، (بيروت، دار إحياء التراث) (21/ 280)، وتأثر بمذهبهم هذا: من الأوائل: أبو بكر الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1405 ه) (60/1)، ومن المعاصرين: محمد عبده، جزء عم،ط3(مصر، الجمعية الخيرية الإسلامية،1341ه) (ص181 – 186)، ومحمد رشيد رضا، مرجع سابق (9/51-52)، والقاسمي، محمد جمال الدين بن محمد، محاسن التأويل، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (بيروت، دار الكتب العلميه،1418 ه) (9/ 577). ويُرَدُّ على هذا المذهب : بأنَّ حادثة السحر مشهورة =

مرسل أو منقطع، وهذه الرواية لا تقاوم الرواية المتفق على صحتها، التي لم يذكر فيها أنَّ السمّ أثر فيه –صلى الله عليه وسلم[1].

الثالث: أنَّ المراد بالعصمة[2]: إما الحفظ من صدور الذنب والوقوع فيه، وإما عصمة القلب والإيمان لا عصمة الجسد عما يَرِدُ عليه من الأمور الحادثة الدنيوية، وإما أن يكون المعنى: والله يخصّك بالعصمة من بين الناس، لأن النبي –صلى الله عليه وسلم– معصوم، ويَرُدُّ هذه التأويلات سياق الآية، وما روي في سبب نزولها[3].

الرابع: أنَّ الآية مخصوصة، والمراد عصمته –صلى الله عليه وسلم– من القتل والهلاك مطلقًا[4]، أو من القتل حال تبليغه للوحي[5]، أو من القتل على وجه القهر والغلبة والتسليط[1]،

=

عند أهل التفسير، والسنن والحديث، والتاريخ والفقهاء، وهؤلاء أعلم بأحوال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وأيامه من غيرهم، وقد اتفق أصحاب الصحيحين على تصحيح هذا الحديث، ولم يتكلم فيه أحد من أهل الحديث بكلمة واحدة .

1 ابن مفلح، أبو عبد الله محمد بن مفلح، الآداب الشرعية والمنح المرعية، (عالم الكتب)(93/3).

2 حكى بعض هذا التأويلات: البغوي،مرجع سابق (2/ 52)، والألوسي، مرجع سابق (6/ 499)، ابن عادل الحنبلي، مرجع سابق (2/ 330)، ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي، الزواجر عن اقتراف الكبائر، ط1(دار الفكر، 1407هـ - 1987م) (163/2)، أبو إسحاق الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي،ط1 (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1422، هـ - 2002 م) (4/ 93).

3 للوقوف على سبب نزول الآية: الطبري، مرجع سابق (10/ 470- 471)، الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق (12/ 400- 401)، ابن عادل الحنبلي، مرجع سابق (7/ 437)، الوادعِيُّ، مُقْبِلُ بنُ هَادِي، الصحيح المسند من أسباب النزول، (القاهرة، مكتبة ابن تيمية، 1408هـ- 1987م).

4 وهذا قول: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،ط3،(بيروت، دار الكتاب العربي،1407هـ) (1/ 659) الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق (12/ 401)، وابن حجر الهيتمي، مرجع سابق (164/2)، والسيوطي، تفسير الجلالين (ص150).

5 وهذا مذهب : الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب،(دار الوفاء، 1422 هـ– 2001م)، تفسير الإمام الشافعي، جمع وتحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفرَّان، المملكة العربية السعودية، دار التدمرية، 1427 - 2006 م) (2/ 766)، البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور،(القاهرة، دار الكتاب الإسلامي) (6/ 232)، وابن عثيمين، تفسير القرآن الكريم، [سورة البقرة:87]،ط1(دار ابن الجوزي)، (1/ 284) وبنحوه قال ابن عطية، مرجع سابق (2/ 218)، وذكره الألوسي، =

أو من القتل ومما يحول بينه وبين الرسالة وتبليغها[2].

الترجيح:

بالنظر إلى سياق الآية، وما روي في سبب نزولها، واستقراء سيرة النبي –صلى الله عليه وسلم: يترجّح أن تكون الآية من العام الذي أريد به الخصوص، بأنَّ الله تعالى ضمن لنبيه – صلى الله عليه وسلم– العصمة من القتل والهلاك الذي يحول بينه وبين الرسالة وتبليغها، دون العوارض التي تعرض للبدن، وما تعرَّض له النبي –صلى الله عليه وسلم– من الأذى لا يُنافي العصمة؛ لأن شيئًا من ذلك لم يكن له أثر على تبليغ رسالته، بل هذا مما أراد الله تعالى به إعلاء منزلة نبيه –صلى الله عليه وسلم– وتكميل مراتب الفضل له، والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث

ما أشكل في قوله تعالى ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ **[التوبة : 80]**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان وجه الإشكال:

ظاهر الآية أن الله لن يغفر للمنافقين وأن استغفار النبي –صلى الله عليه وسلم– لهم وعدمه سواء، حتى وإن بالغ في ذلك، وأن السبب المانع من المغفرة لهم أنهم كفروا بالله ورسوله، ومع ذلك فقد ثبت في السنة أن النبي–صلى الله عليه وسلم– قد استغفر لبعض

=

مرجع سابق (3/ 364).

1 ذكره: ابن مفلح، مرجع سابق (93/3).

2 ابن القيم، بدائع الفوائد، مرجع سابق (1174/3)،، بدر الدين العينى، محمود بن أحمد بن موسى، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (بيروت، دار إحياء التراث العربي)(15/ 98)، وابن باز، عبد العزيز بن عبد الله، فتاوى ومقالات متنوعة، جمع وترتيب: د. محمد بن سعد الشويعر، ط1(الرياض، دار القاسم، 1420هـ) ((149/8- 150).

المنافقين في حياتهم وحتى بعد مماتهم[1]، فكيف جاز للنبي –صلى الله عليه وسلم– أن يفعل ذلك؟

المطلب الثاني: مسالك العلماء في توجيه الإشكال:

أجاب أهل العلم عن هذا الإشكال بعدة توجيهات:

■ أن لاستغفار النبي –صلى الله عليه وسلم– للمنافقين حِكْمَةٌ غيرُ حصولِ المغفرةِ بلْ لمصالح أخرى[2]، وهذا التوجيه هو الأقرب من حال النبي –صلى الله عليه وسلم– ومعاملته مع المنافقين.

■ أن النبي –صلى الله عليه وسلم– كان يُجري عليهم أحكام ظاهر حالهم بين عامة المسلمين، ومن أجل هذا الجري على ظاهر الحال كان يستغفر لمن يسأله الاستغفار من المنافقين لئلا يكون امتناعه من الاستغفار له إعلاما بباطن حاله الذي اقتضت حكمة الشريعة عدم كشفه[3].

■ أن الذي نزل أولًا وتمسك النبي –صلى الله عليه وسلم– به هو قوله تعالى: (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم)، وأما بقية الآية والتي فيها

1 ابن عاشور، مرجع سابق (10/ 276)، ابن الجوزي، مرجع سابق (2/ 284)، صحيح البخاري، كتاب التفسير، حديث (4670).

2 الطبري، مرجع سابق (14/ 410)، ابن عاشور، مرجع سابق (10/ 279)، القرطبي أبو عبدا لله، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: سمير البخاري، (الرياض: دار عالم الكتب، 1423هـ/ 2003م) (8/ 220)، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، (بيروت، دار المعرفة، 1379هـ)، (8/ 336)، الخطابي،أبي سليمان حمد بن محمد، أعلام الحديث شرح صحيح البخاري، تحقيق : د. محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود، ط1، (جامعة أم القرى، 1409هـ- 1988م) (3/ 1849).

3 ابن عطية، مرجع سابق (3/ 64)، ابن عاشور، مرجع سابق (10/ 279).

التصريح بأنهم كفروا بالله ورسوله فنزل متراخيًا عن أولها[1] .

1 ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق (8/ 339).

المبحث الرابع

ما أشكل في قوله تعالى ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [الحج : 52]

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان وجه الإشكال:

وجه الإشكال في ما نقله بعض المفسرين[1] من الروايات في سبب نزول هذه الآية بما يعرف بقصة الغرانيق، والتي تفيد بأن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة " النجم، بمكة، فلما بلغ: أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى [النجم : 19 – 20]، ألقى الشيطان على لسانه: تلك الغرانيق العلا، وإن شفاعتهن لترجى، فلما بلغ آخر السورة سجد وسجد معه المشركون والمسلمون، وقال المشركون: ما ذكر آلهتنا بخير قبل اليوم، وشاع في الناس أن أهل مكة أسلموا بسبب سجودهم مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى رجع المهاجرون من الحبشة، ظنا منهم أن قومهم أسلموا، فاشتدّ على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ألقى الشيطان على لسانه، فأنزل الله (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ إِلا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ) ... إلى آخر الآيات.

وقد اتكأ عدد من المغرضين[2] من مستشرقين، وملحدين على هذه الروايات[3]، واستغلها

1 الطبري، مرجع سابق (18/ 662- 670)، البغوي، مرجع سابق (5/ 393- 395)، الزمخشري، مرجع سابق (3/ 164- 165)، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، لباب النقول في أسباب النزول،ط1،(بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، 1422هـ-2002م)(ص178)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، (بيروت، دار الفكر) (64-70).

2 ملحوظة : ينبغي التنبيه هنا أنَّ من تمسك بظاهر هذه الروايات من المفسرين رحمهم الله، وأقر بإلقاء الشيطان على لسان النبي –صلى الله عليه وسلم– تلك الجملة الباطلة التي تمدح أصنام المشركين، يرون بأن ذلك لا يكون محذورًا إلا إذا أقرّ عليه، فأما إذا نسخ الله ما ألقى الشيطان وأحكم آياته فلا محذور في ذلك، بل كان دليلًا على صدقه وأمانته وإظهارًا لعصمته حيث لم يقرّ على الخطأ في تبليغ الرسالة. انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق: أنور الباز- عامر الجزار، ط3، (مصر، المنصورة: دار الوفاء، 1426هـ/ 2005م)، (10/ 291- 292) السعدي، مرجع سابق (ص 542)

3 محمد أبو شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير،ط4، (القاهرة، مكتب السنة، 1408هـ) (ص320)، =

كأداة للقدح بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم.

المطلب الثاني: توجيه العلماء في حلّ الإشكال:

للعلماء في توجيه هذا الإشكال عدة توجيهات تتلخص في المحاور التالية:

المحور الأول: ثبوت الروايات وصحتها:

■ أنَّ الآية لا يصح في سبب نزولها شيء، والروايات الواردة في ذلك فيها تناقض واضطراب، وكلها مُعَلَّة بالإرسال والضّعف والجَهالة، فليس فيها ما يصلُح للاحتجاج به[1].

■ أنَّ قصة سجود المشركين عندما قرأ النبي –صلى الله عليه وسلم– سورة النجم وسجد عند آخرها، قد جاءت في حديث عبدالله بن مسعود -رضي الله تعالى عنه– في الصحيحين[2]، وحديث ابن عباس –رضى الله تعالى عنهما– عند البخاري[3]، وليس في هذه الأحاديث ذكر لقصة الغرانيق، ولو كانت صحيحة لنقلت عبر هذه الأسانيد، وهذا يدل

=

هيكل، محمد حسين، حياة محمد –صلى الله عليه وآله وسلم، (ص111–112).

1 الألباني، محمد ناصر الدين،نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق، ط3، (بيروت، المكتب الإسلامي،1417هـ – 1996م)(ص1–35)، القاضي، عياض بن موسى بن عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، حاشية: أحمد بن محمد بن محمد الشمنى، (دار الفكر، 1409 هـ – 1988 م) (125/2)، د. القُصَيِّر، أحمد بن عبد العزيز بن مُقْرِن، الأحاديْثُ المشْكِلَةُ الواردةُ في تفسير القرآنِ الكريم، ط1 (السعودية، دار ابن الجوزي،1430 هـ) (666/1 – 680)، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط2، (الرياض: دار طيبة، 1420هـ – 1999م) (441/5-445).

2 صحيح البخاري، كتاب الجمعة، أبواب سجود القرآن، باب سجدة النجم، حديث (1013)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب سجود التلاوة، حديث (907) عن عبدالله بن مسعود –رضى الله تعالى عنه: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة النجم فسجد بها فما بقي أحد من القوم إلا سجد فأخذ رجل من القوم كفا من حصى أو تراب فرفعه إلى وجهه، وقال يكفيني هذا فلقد رأيته بعد قتل كافرًا".

3 صحيح البخاري، كتاب الجمعة، أبواب سجود القرآن، باب سجود المسلمين مع المشركين، حديث (1021) عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما "أن النبي –صلى الله عليه وسلم– سجد بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس".

على بطلانها ووضعها[1].

المحور الثاني: سياق الآيات ودلالتها:

■ أن آية الحج لا تتحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ؛ وإنما تتناول أحوال الأنبياء والمرسلين عامة في مدافعة الباطل.

■ أن سبب نزول سورة النجم أن المشركين قالوا: إن محمدًا يتقوّل القرآن ويختلق أقواله[2]، فمن المستحيل جدًا والأمر كذلك أن تنزل السورة لتنزهه عن ذلك فيقع فيها ما نزهه الله عنه.

■ أن سورة النجم نزلت بعد سورة الإخلاص التي تدعو إلى التوحيد الخالص، وسورة النجم قد جاءت معضدة لذلك، وسورة الكافرون كانت قبل الإخلاص بثلاث سور[3] –إذ بينهما الفيل والمعوذتان– وقد أنزل الله الكافرون بسبب أن قريشًا قالت للنبي: نعبد إلهك سنة وتعبد آلهتنا سنة؛ فجاءت السورة مؤكدة الرفض القاطع، فكيف ينزل بعدها ما يوحي بمدح الأصنام، وهذه السورة المكية سلسلة من تأكيد التوحيد وتثبيته.

■ ذكر الله تعالى في أول سورة النجم عصمة النبي –صلى الله عليه وسلم– في تبليغ وحيه؛ وأنه لا يخرج كلامه عن الحق؛ وأكّد ذلك بالقسم ؛ قال تعالى: (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) وقصة الغرانيق لا تناسب هذا السياق الذي حاولوا إدراجها فيه.

■ أن ما جاء في نفس السورة –بعد الموضع الذي زعموا أنه ذكرت فيه هذه الفرية– هو ذم أصنام المشركين "مناة، واللات، والعزى" والإنكار على عابديها، وجعلها أسماء لا

1 الشنقيطي، رحلة الحج إلى بيت الله الحرام، إشراف: بكر أبو زيد، (مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جده)، ط1(دار عالم الفوائد،1426هـ)،(ص124)

2 ابن عطية، مرجع سابق (195/5).

3 عبدالرحمن حسن حبنّكه الميداني، معارج التفكر ودقائق التدبر، ط1(دمشق، دار القلم،1420هـ -2000م) (699/1) (71،89/2).

مسمّى لها: (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ)، وكل ذلك يكذّب هذه القصة من أساسها، ولو كانت هذه القصّة صحيحة لارتبطت بما قبلها وما بعدها، ولو دخلت في هذا السياق لكان التركيب مفكّكًا، والكلام بعيد الالتئام، متناقض الأقسام، متخاذل التأليف والنظم، ممتزج فيه المدح بالذم.

المحور الثالث: تأويل الروايات على فرض ثبوتها:

أنَّ ما ذكره العلماء سواء ممن صحّح الروايات أو ممن افترض ذلك، من أجوبة وتأويلات كثيرة، لا يمكن حصرها في هذه العجالة، قد تتبعها المنكرون للروايات، وبيّنوا ضعفها وما يعترض به عليها بالبراهين النقلية والعقلية[1]، مما يقوّي إبطال هذه الروايات، وسأكتفي بذكر أحسن جوابين منها[من وجهة نظرهم]، وما اعترض به عليهما:

- أن النبي –صلى الله عليه وسلم– كان يرتل السورة ترتيلًا تتخلله سكتات، فلما قرأ: ومناة الثالثة الأخرى، قال الشيطان لعنه الله محاكيًا لصوته –صلى الله عليه وسلم–: "تلك الغرانيق العلا... الخ" فظن المشركون أن الصوت صوته –صلى الله عليه وسلم، فأشاعوها وتناقلوها على أنها من قوله –صلى الله عليه وسلم[2]، واعترض عليه بأمرين:

1. إذا جُوِّزَ أن يتكلم الشيطان في أثناء كلام الرسول –صلى الله عليه وسلم– بما يشتبه على كل السامعين كونه كلامًا للرسول –صلى الله عليه وسلم، بقي هذا الاحتمال في كل ما يتكلم به الرسول –صلى الله عليه وسلم– فيفضي إلى ارتفاع الوثوق عن كل الشرع[3].

2. أنه لو كان كذلك لكان يجب على الرسول –صلى الله عليه وسلم– إزالة الشبهة وتصريح الحق، وإظهار أنَّ هذه الكلمة لم تصدر منه، ولو كان فعل ذلك لكان ذلك أولى

1 الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق (50/23– 55)، القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، مرجع سابق(2/ 129– 132).

2 ابن العربي، والقاضي عياض، وابن الجوزي، وأبو عبد الله القرطبي، وابن كثير، والتفتازاني، والشوكاني، والشنقيطي، والألباني.

3 الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق (52/23– 53).

بالنقل.

■ أنَّ ذلك لا يكون محذورًا إلا إذا أقرّ عليه، فأما إذا نسخ الله ما ألقى الشيطان وأحكم آياته فلا محذور في ذلك، بل كان دليلًا على صدقه وأمانته وإظهارًا لعصمته حيث لم يقر على الخطأ في تبليغ الرسالة[1].

وقد اعترض بالآتي:

أنه لو قدّر أن الشيطان أدخل في القرآن على لسان النبي –صلى الله عليه وسلم– "تلك الغرانيق العلى"–وحاشاه من ذلك– لكان قد أدخل إلى القرآن أعظم باطل من بين يديه ومن خلفه، فيكون تصريحًا بتكذيب الله في قوله "لا يأتيه الباطل ... " وكل خبر ناقض القرآن فهو الكذب، ولا حجة في أن الله نسخ ما ألقى الشيطان في القرآن على لسان النبي –صلى الله عليه وسلم– لقوله "فينسخ الله ما يلقي ..." لأن الباطل إن أتى القرآن أولًا ثم نُسخ، فَنَسْخُه بعد إتيانه لا يرفع عنه اسم الإتيان أولًا، وقوله " لا يأتيه الباطل..." نص صريح في نفي أصل إتيان الباطل [2].

فإذا كانت الروايات غير ثابتة من جهة النقل، ومخالفة لسياق الآيات، ومناقضة لدلالاتها، مع تعذر تأويلها، وهي تكون بذلك جمعت بين ضعف السند، ونكارة المتن، وقوة المعارض، فلا جرم من القول ببطلان هذه القصة، وأنها من وضع أعداء الإسلام، الذين يحاولون إفساد الدين والطّعن في خاتم الأنبياء.

1 ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، مرجع سابق (10/ 291– 292) السعدي، مرجع سابق (ص 542)

2 الشنقيطي، رحلة الحج إلى بيت الله الحرام، مرجع سابق،(ص 131)

المبحث الخامس

ما أشكل في قوله تعالى{إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ} [القصص : 56]

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: بيان وجه الإشكال:**

هذه الآية نزلت في عمّ الرسول أبي طالب لما حضرته الوفاة، وأبى أن يقول كلمة التوحيد[1]، وظاهرها عدم قدرة الرسول –صلى الله عليه وسلم– على هداية من أحب، وهو ما يُتوهم معارضته لآية أخرى تثبت له القدرة على الهداية وهي قوله تعالى: {وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} [الشورى: 52].

- **المطلب الثاني: مسالك العلماء في توجيه الإشكال:**

أجاب أهل العلم عن هذا الإشكال بالآتي:

إن مساق الآية جاءت لتسليته –صلّى الله تعالى عليه وسلّم– حيث لم ينجع في قومه الذين يحبهم ويحرص عليهم أشدّ الحرص إنذاره –عليه الصلاة والسلام– إيّاهم وما جاء به إليهم من الحق؛ بل أصرّوا على ما هم عليه، ولذا فإن الهداية المنفية عن الرسول –صلى الله عليه وسلم– في هذه الآية هي هداية التوفيق وهي كقوله تعالى: "لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ..." [القرة : 272]، أما الهداية المثبتة له في قوله تعالى "وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ" فهي هداية البيان والدعوة والدلالة، فالنبي –صلى الله عليه وسلم– ليس عليه إلا البلاغ والتبيين للناس ما نزل إليهم ودعوتهم إلى صراط الله المستقيم ودلالتهم على خير الدنيا والآخرة.

وبهذا ينتفي توهم التعارض بين الآيتين، فكل آية لها دلالتها التي تأخذ من سياقها

1 صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب أول الإيمان قول لا إله إلا الله، حديث (42).

الواردة فيه، وقد فصل الإمام الراغب الأصفاني معاني الهداية التي جاءت في القرآن بكلام حسن وفهم دقيق، في كتابه المفردات في غريب القرآن، ولولا خوف الإطالة لنقلناه بطوله لعظيم فائدته[1].

المبحث السادس

ما أشكل في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ﴾ [الأعراف: 157] ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ﴾ [الأعراف: 158] ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ [العنكبوت: 48]

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: بيان وجه الإشكال:**

فهذه الآيات تصف النبي –صلى الله عليه وسلم– بأنه (النبي الأمي)، ويقول ابن عباس –رضي الله عنه: "كان نبي الله –صلى الله عليه وسلم– أميّا، لا يقرأ شيئًا ولا يكتب"[2]، وقال قتادة: "هو نبيّكم، كان أميًّا لا يكتُب –صلى الله عليه وسلم"[3]، ولكن قد ورد في بعض الأحاديث ما يُوهِمُ خلاف ذلك[4] كما في قصة صلح الحديبية وفيه"، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– الْكِتَابَ –وَلَيْسَ يُحْسِنُ يَكْتُبُ– فَكَتَبَ: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ... "[5].

1 الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط1(دمشق، دار القلم، 1412هـ) (835/1).

2 الطبري، مرجع سابق (20/ 50).

3 المرجع السابق (157/13).

4 د. القُصَيِّر، مرجع سابق، (396/1– 398).

5 صحيح البخاري، كتاب المغازي، حديث (4251)، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، حديث (1783).

- **المطلب الثاني: توجيه العلماء في حل الإشكال:**

للعلماء في توجيه هذا الإشكال عدة توجيهات:

■ أنه صار يعلم الكتابة بعد أن كان لا يعلمها، وأن عدم معرفته كان بسبب المعجزة لقوله تعالى: {وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ} [العنكبوت: 48] فلما نزل القرآن، واشتهر الإسلام، وكثر المسلمون، وظهرت المعجزة، وأمن الارتياب في ذلك، عرف حينئذٍ الكتابة[1]، وليس في معرفته للكتابة ما يقدح في أمّيته؛ إذ ليست المعجزة مجرد كونه أميًا؛ فإن المعجزة حاصلة بكونه –صلى الله عليه وسلم– كان أولًا كذلك ثم جاء بالقرآن بعلوم لا يعلمها الأميون[2].

■ أن يكون جرت يده بالكتابة حينئذ –وهو لا يحسنها– فخرج المكتوب على وفق المراد؛ فيكون معجزة أخرى في ذلك الوقت خاصة ولا يخرج بذلك عن كونه أميا[3]. ولعلّ هذا الرأي يسنده الدليل أيضًا حيث قال الراوي: "فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– الْكِتَابَ –**وَلَيْسَ يُحْسِنُ يَكْتُبُ**– فَكَتَبَ:..."، فدلّ ذلك على أنها معجزة وقتيّة حدثت له – عليه الصلاة والسلام.

---

1 ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، ط1(مصر، مؤسسة قرطبة،1416هـ-1995م) (3/ 268- 269)، الزُّرْقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ط3(مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه،(1/ 365- 367)، الألوسي، مرجع سابق (6/11- 7).

2 الباجي، أبو الوليد، سليمان ابن خلف، تحقيق المذهب، تحقيق: أبي عبدالرحمن بن عقيل الظاهري، ط1(الرياض، عالم الكتب،1403هـ-1983م) (187 - 192)، الطيبي، الحسين بن عبد الله، الكاشف عن حقائق السنن، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط1(الرياض، مكتبة نزار مصطفى الباز،1417 هـ - 1997 م)(2792/9)، القاضي، عياض بن موسى، إِكمَالُ المعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، تحقيق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل،ط1(مصر، دار الوفاء،1419 هـ - 1998 م)(6/ 151- 152)

3 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، مرجع سابق (7/ 504)، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسين البواب،(الرياض، دار الوطن) (2/ 249)، القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم، تحقيق: محي الدين ديب مستو – أحمد محمد السيد – يوسف علي بديوي – محمود إبراهيم بزال،ط1، (دار ابن كثير، 1417هـ-1996م) (3/ 637)

■ لا مانع من جواز تعلم النبي –صلى الله عليه وآله وسلم– يسير الكتابة بعد أن كان أميًا لا يدري ما الكتابة؛ لكثرة ما أملى على كتاب الوحي وكتاب السنن والكتب إلى الملوك، فعرف من الخط وفهمه وكتب الكلمة والكلمتين كما كتب اسمه الشريف يوم الحديبية محمد بن عبد الله، وليست كتابته لهذا القدر اليسير مما يخرجه عن كونه أميًا،[1] وليس كلّ من عرف أنْ يكتب اسمه فقط يخرج عن كونه أميًا؛ لأنه لا يسمى كاتبًا، وجماعة من الملوك قد أدمنوا في كتابة العلامة وهم أميون، والحكم للغلبة لا للصورة النادرة[2].

■ أن سبيل هذه الكتابة مع هذه الآية[3] وكونه أمّيًا, سبيل قوله –صلى الله عليه وسلم: ((هل أنت إلا أصبع دميت* وفي سبيل الله ما لقيت)) ونحوه مع قوله تعالى: {وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ} قالوا: ما هو إلا كلام من جنس الكلام الذي يرمي على السّليقة من غير صنعة أو قصد إلى ذلك ولا التفات منه إليه[4].

■ وذهب جمهور العلماء[5]، بأنَّ النبي –صلى الله عليه وسلم– لم يكتب، ولم يكن يُحْسِنُ الكتابة، كما هو صريح الآيات، وأنه لم يزل كذلك مدة حياته –صلى الله عليه وسلم.

---

1 الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية،1419هـ- 1998م)،(2/ 220)

2 الذهبي، تذكرة الحفاظ، مرجع سابق،(3/ 247 - 248)، ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، مرجع سابق (7/ 504)،

3 المقصود قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ [العنكبوت: 48].

4 الطيبي، مرجع سابق (2792/9)، الأشخر اليمني، جمال الدين محمد،شرح بهجة المحافل وبغية الأماثل، (بيروت، دار صادر) (316/1- 317).

5 حكاه مذهبًا للجمهور: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، مرجع سابق (7/ 503- 504)، القاضي عياض، عياض بن موسى، إِكمَالُ المعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، تحقيق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل،ط1(مصر، دار الوفاء، 1419هـ - 1998م) (151/6- 152)، وهو اختيار الإمام ابن العربي، محمد بن عبد الله، عارضة الأحوذي (تصوير دار الكتب العلمية من الطبعة المصرية القديمة) (165/7- 166)، على خلاف ما نسبه إليه د. أحمد بن عبد العزيز بن مُقْرِن القُصَيِّر صاحب كتاب الأحاديْثُ المشْكِلَةُ الواردةُ في تفسير القرآنِ الكريم، مرجع سابق (1/ 393).

وأجاب الجمهور عن قصة الحديبية بأنَّها قصة واحدة، وقد رُويت من طرق أخرى، صرح فيها أن الكاتب كان علي بن أبي طالب –رضي الله عنه–، وقع ذلك في حديث أنس بن مالك، والمسور بن مخرمة؛ ففيهما: "فَقَالَ النَّبِيُّ –صلى الله عليه وسلم–: وَاللَّهِ إِنِّي لَرَسُولُ اللَّهِ وَإِنْ كَذَّبْتُمُونِي، اكْتُبْ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ"[1].

ومما يقوي أنَّ الكاتب في قصة الحديبية هو عليٌ –رضي الله عنه–: قوله في بعض طرق حديث البراء –لما امتنع على أنْ يمحوَ لفظ "محمد رسول الله"– فقال له النبي –صلى الله عليه وسلم–: "أَرِنِي مَكَانَهَا، فَأَرَاهُ مَكَانَهَا، فَمَحَاهَا"؛ فإنَّ ظاهره أنه لو كان يعرف الكتابة لما احتاج إلى قوله: "أرني"، فكأنه أراه الموضع الذي أبى أنْ يمحوه، فمحاه هو –صلى الله عليه وسلم– بيده، ثم ناوله لعلي فكتب بأمره: "ابن عبد الله"، بدل: "رسول الله" [2].

والصواب –والله أعلم– هو مذهب الجمهور، وهو أنَّ النبي –صلى الله عليه وسلم– ما كتب حرفًا ولا قرأ من كتابٍ قبل الرسالة ولا بعدها، وأنه لم يزل كذلك مدة حياته –صلى الله عليه وسلم، وأن ما كتبه في الحديبية كان على وجه الإعجاز، كما فهمنا من كلام الراوي، وأنَّ من زعم أن النبي –صلى الله عليه وسلم– كتب أو قرأ بعد نزول القرآن واشتهار الرسالة وأمن الارتياب فيها، اجتهادًا منه وتحريًا للحق فهو مخطئ، ولكن ليس في قوله ما يوجب التشنيع عليه ولا نسبته فيه إلى الضلال والزندقة[3]، فهي مسألة نظرية اجتهادية،

1 صحيح البخاري، كتاب الشروط، حديث (2734).

. القصيّر، مرجع سابق، 400/1 2

3 كما جرى لأبي الوليد الباجي رحمه الله، انظر: القاضي عياض بن موسى، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، محمد بن شريفة، سعيد أحمد أعراب، ط1(المغرب، مطبعة فضالة) (8/ 117)، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط3، (مؤسسة الرسالة، 1405 هـ / 1985 م) (18/ 540).

ملحوظة: الذي يظهر لنا أن الباجي قد رجع عن قوله هذا مع أنه قد امتحن امتحانًا شديدًا بسبب ذلك، فقال: "فالصواب الرجوع إلى المعلوم من حاله –صلى الله عليه وسلم– والمشهور من صفته في امتناع الكتابة عليه ... وأما من قال إنه لم يكتب قبل النبوة وكتب بعهدها على ما نقلناه من أقوال الناس في ذلك...مخطئ في قوله ذلك لما بينته في هذا الكتاب". انظر: تحقيق المذهب، ص (240).

مستندها ظواهرُ أخبارٍ صحيحة، غير أنَّ العقل لا يحيلها، وليس في الشريعة قاطع يحيل وقوعها.

المبحث السابع

ما أشكل في قوله الله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ۖ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِيٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [الأحزاب: 37]

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان وجه الإشكال في الآية:

وجه الإشكال هو في المراد من قوله تعالى: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ فقد ذكر بعض المفسرين[1] بأن الذي أخفاه في نفسه هو ميله –صلى الله عليه وسلم– إلى زينب بنت جحش ابنة عمته –رضي الله عنهما، ومحبة فراق متبناه زيد بن حارثة إياها، ليتزوجها إن هو فارقها، واتكأ هؤلاء على بعض الروايات في سبب نزول هذه الآية[2] تفيد ذلك، واستغلها عدد من المغرضين[3]، من مستشرقين، وملحدين، وجعلوها أداة للطعن في نبينا الكريم، والنيل

1 من هؤلاء المفسرين: الطبري، مرجع سابق (20/ 274)، والبيضاوي، عبد الله بن عمر بن محمد، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي،ط1(بيروت، دار إحياء التراث العربي،1418 ه) (232/4)، وابن الجوزي، زاد المسير، مرجع سابق (3/ 467)، والنيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق: زكريا عميرات،ط1،(بيروت، دار الكتب العلميه،1416 ه)(5/ 462)

2 الطبري، مرجع سابق (20/ 274)، د. زاهر عوض الألمعي، مع المفسرين والمستشرقين في زواج النبي صلى الله عليه وسلم بزينب بنت جحش، ط1(1403ه،1983م) ص(14- 19)، د. القُصَيِّر، مرجع سابق(709- 714).

3 ملحوظة: ينبغي التنبيه هنا أنَّ من تمسك بهذه الروايات من المفسرين رحمهم الله، لم يحملهم على ذلك قصد إلحاق النقيصة بخلقه –عليه الصلاة والسلام– ولا النيل من مقامه الشريف، فحاشاهم عن ذلك، بل هو اعتبارهم ذلك الود وميل النفس من طبائع البشر، والذي ليس بفعل الإنسان، ولا وجوده باختياره، وهو غير موصوف بالقبح في العقل ولا في الشرع؛ ولا يقدح في حال الأنبياء، لأن العبد غير ملوم على ما يقع في قلبه في مثل هذه الأشياء ما لم يقصد فيه المآثم. البغوي، مرجع سابق (6/ 356)، الزمخشري، مرجع سابق، (3/ 542).

من شخصه العظيم.

المطلب الثاني: توجيه العلماء في حل الإشكال:

للعلماء في توجيه هذا الإشكال عدة توجيهات:

■ أنَّ الآية لا يصح في سبب نزولها إلا حديث أنس –رضي الله عنه– أنه قال: "جَاءَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ يَشْكُو، فَجَعَلَ النَّبِيُّ –صلى الله عليه وسلم– يَقُولُ: اتَّقِ اللَّهَ، وَأَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ"[1]، وهذا الحديث ليس فيه شيء مما ذُكِرَ في الروايات الأخرى.

■ أنَّ الروايات الأخرى فيها تناقض واضطراب، ولم تُرْوَ بسند متصل صحيح، وكل هذه الروايات، إما مرسلة، أو أنَّ في أسانيدها ضعفاء أو متروكين[2].

■ أن زينب رضي الله عنها تعتبر بنت عمة النبي –صلى الله عليه وسلم، ولم يزل يراها منذ الصغر، وكان معها في كل وقت وموضع، ولم يكن حينئذ حجاب، وهو الذي زوجها لمولاه زيد[3]، فكيف تنشأ معه وينشأ معها ويلحظها في كل ساعة، ولا تقع في قلبه إلا إذا كان لها زوج، حاشا لذلك القلب المطهر من هذه العلاقة الفاسدة[4].

■ أن الله تعالى أخبر أنه مُبْدِي ما كان يخفيه النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾، ولم يُبْدِي سبحانه غير تزويجها منه، حيث قال: ﴿فَلَمَّا

1 صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب "وكان عرشه على الماء"، حديث (7420)، كتاب التفسير، باب {وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللهُ مُبْدِيهِ} حديث (4787)، سنن الترمذي، كتاب التفسير، باب ومن سورة القمر، حديث (3212).

2 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، مرجع سابق (8/ 524)، ابن العربي، أحكام القرآن، تحقيق : محمد عبد القادر عطا،ط3(بيروت، دار الكتب العلمية، 1424هـ، 2003 م)(3/ 577)، د. زاهر عوض الألمعي، مرجع سابق، ص(14- 19) د. القُصَيِّر، مرجع سابق(709- 714).

3 الطبري، مرجع سابق (20/ 271- 272).

4 ابن العربي، أحكام القرآن، مرجع سابق (577/3)، القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، مرجع سابق(2/ 189-190)، ابن الزبير الغرناطي، أحمد بن إبراهيم، ملاك التأويل، وضع حواشيه: عبدالغني محمد علي الفاسي،(بيروت، دار الكتب العلمية) (406/2).

قَضَىٰ زَيۡدٞ مِّنۡهَا وَطَرٗا زَوَّجۡنَٰكَهَا ، فلو كان الذي أخفاه رسول الله –صلى الله عليه وسلم– محبتها أو إرادة طلاقها؛ لأبداه الله تعالى[1].

■ أن الله تعالى بيّن الحكمة من زواجه –صلى الله عليه وسلم– بزينب، فقال: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيۡدٞ مِّنۡهَا وَطَرٗا زَوَّجۡنَٰكَهَا لِكَيۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٞ فِيٓ أَزۡوَٰجِ أَدۡعِيَآئِهِمۡ إِذَا قَضَوۡاْ مِنۡهُنَّ وَطَرٗا﴾، وهذا تعليل صريح بأن الحكمة هي قطع تحريم أزواج الأدعياء، وكون الله هو الذي زوجه إياها لهذه الحكمة العظيمة، صريح في أن سبب زواجه إياها ليس هو محبته لها، التي كانت سببًا في طلاق زيد لها، كما زعموا، ويوضّحه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيۡدٞ مِّنۡهَا وَطَرٗا﴾؛ لأنه يدل على أن زيدًا قضى وطره منها، ولم تبق له بها حاجة، فطلقها باختياره[2].

■ أن الله تعالى قال بعد هذه الآية: ﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنۡ حَرَجٖ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ﴾ [الأحزاب:38] وهذه الآية تدل على أنه –صلى الله عليه وسلم– لم يكن عليه حرج في زواجه من زينب رضي الله عنها، ولو كان على ما روي من أنه أحبها وتمنى طلاق زيدٍ لها، لكان فيه أعظم الحرج؛ لأنه لا يليق به مدَّ عينيه إلى نساء الغير، وقد نُهي عن ذلك في قوله تعالى: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيۡنَيۡكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الحجر:88][3].

وبعد أن نقلنا أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية، وهو الذي عليه أهل التحقيق من المفسّرين والعلماء الراسخين4 نضيف: إن نص الآية بحمد الله ظاهر جلي لا يحتمل التأويل ولولا ما تناقله المفسرون من تلك الروايات الضعيفة الواردة في سبب نزولها، ما خطر ببال أحد يقرأ الآية شيء مما ادّعوه، ولا يذهب إلى النفس منه إلا العتاب على التمهّل والتريث

1 الشنقيطي، أضواء البيان، إشراف: بكر أبو زيد، (مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جده)، (دار عالم الفوائد)،(641/6)، البغوي، مرجع سابق (6/ 356).

2 الشنقيطي، أضواء البيان، مرجع سابق (641/6).

3 ابن العربي، أحكام القرآن، مرجع سابق (577/3)، القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، مرجع سابق (2/ 189).

4 القرطبي أبو العباس، مرجع سابق (1/ 406)، القرطبي أبو عبد الله، مرجع سابق (42/13).

والخشية من الإقدام على ذلك الأمر الإلهي الصادر إليه بالزواج من طليقة متبناه،كي يهدم تلك العادة المتأصّلة في نفوس العرب، من جعل الابن الدعيّ كالابن الصلبي في الميراث وفي النكاح وغير ذلك، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم، هو القائد الموجّه والمشرع، فكان تطبيقه لهذه المسألة بفعله، أدعا لهدمها وامحائها، وانصياع القوم لقبولها، وهذا أمر واضح وجلي من خلال النظر في جو السورة العام وسياق الآيات من أوّلها وحتى نهايتها، والذي يؤكد على توجيه النبي صلى الله عليه وسلم، بإتباع ما أوحي إليه من ربه، والتوكل عليه، وعدم الالتفات إلى إرجاف الكافرين والمنافقين.

وإنَّ في ختم السورة بتحذير المؤمنين من أذيّة رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بأي أمر يكرهه، كما آذى بنو إسرائيل نبي الله موسى ببعض ما كان يكره أن يؤذى به، فبرّأه الله مما آذوه به، إشارة قوية إلى تبرئة الله لرسوله –صلى الله عليه وسلم– من أي أمر يطعن في شخصه الشريف، أو ينال من مقامه المنيف، والحمد لله على ما وفّق إلى هذا المعنى اللطيف.

المبحث الثامن

ما أشكل في قوله تعالى ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ﴾ [يس: 69]

المطلب الأول: بيان وجه الإشكال في الآية:

ظاهرُ الآيةِ الكريمة أنَّ الشِّعْرَ مُمْتَنِعٌ تَعَلُّمه ونَظْمه على النبي –صلى الله عليه وسلم–، ولكن في بعض الأحاديث أنَّ النبي –صلى الله عليه وسلم– أنشد بعض الأبيات[1] من تلقاء

1 صحيح البخاري،كتاب الجهاد والسير، حديث رقم (2802، 2864)، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، حديث رقم (1776، 1796)، الطحاوي، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، (مؤسسة الرسالة،1415 هـ، 1494 م)(8/ 374- 385) ومن الأبيات التي أنشدها:

أَنَا النَّبِيُّ لا كَذِبْ — أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبْ
هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ — وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتِ

=

نفسه، وهذا يُوهِمُ قُدْرَةَ النبي –صلى الله عليه وسلم– على النَّظْمِ، وهو خِلافُ ظاهر الآية.

المطلب الثاني: توجيه العلماء في حل الإشكال:

للعلماء في توجيه هذا الإشكال عدة توجيهات:

■ أنَّ الذي نفاه الله عن نبيه –صلى الله عليه وسلم– هو العلم بالشِّعْر؛ بأصنافه، وأعاريضه، وقوافيه، والاتصاف بنظمه وقوله، والنبي –صلى الله عليه وسلم– لم يكن موصوفًا بشيء من ذلك باتفاق،[1] فخرج أنْ يكون شاعرًا أو عالمًا بالشعر.

■ أنَّ من أنشد القليل من الشِّعْر، أو قَالَهُ، أو تَمَثَّلَ به على الندور، لا يوجب أن يكون عالمًا بالشِّعْر، ولا يُسمى شاعرًا باتفاق العقلاء، ولا يقال فيه إنَّه تعلم الشِّعْر، ولا يُنسب إليه[2].

■ أنَّ ما رُويَ عن النبي –صلى الله عليه وسلم– من أبيات فيحمل على الآتي:

1. أن يكون قالها اتفاقًا، ولم يقصد به نظم الشِّعْر[3].

2. أنه تكلم بها على أنها حِكَمْ , والله يجري الحكمة على لسانه، لا أنه شعر أراده مما لا حكمة فيه، ومما يدل على ذلك أنه لم يأت منه إلا بما فيه حاجته منه من هذا الجنس، لا

=

1 القرطبي، أبو العباس، مرجع سابق (3/ 619 - 620)، القرطبي، أبو عبد الله، مرجع سابق (17/ 483)، ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير، مرجع سابق (3/ 271)، ابن عاشور، مرجع سابق (23/ 63)، بدر الدين العيني، محمود بن أحمد بن موسى، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (بيروت، دار إحياء التراث العربي) (14/ 99).

2 القرطبي، أبو العباس، مرجع سابق (3/ 619 - 620)، القرطبي، أبو عبد الله، مرجع سابق (17/ 483)، ابن عاشور، مرجع سابق (23/ 63) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، مرجع سابق (10/ 542)، الخطابي، مرجع سابق (1360/2- 1361).

3 القرطبي، أبو العباس، مرجع سابق (3/ 619 - 620)، القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم (6/ 131)، ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير، مرجع سابق (3/ 271)، فتح الباري، مرجع سابق (8/ 31)، ابن عثيمين، تفسير سورة يس، مرجع سابق، ص (243).

بما سواه[1].

3. أن يكون قالها مُتَمَثِّلًا بها، وليست من نظمه، بل من نظم غيره[2].

المبحث التاسع

ما أشكل في قوله تعالى﴿ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ وَمَن يَقۡتَرِفۡ حَسَنَةٗ نَّزِدۡ لَهُۥ فِيهَا حُسۡنًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ شَكُورٞ﴾ [الشورى: 23]

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان وجه الإشكال:

تفيد الكثير من الآيات القرآنية[3] أن الرسول –صلى الله عليه وسلم– كغيره من الرسل، لا يطلب على تبليغ رسالة ربه أجرًا، لأن أجره إنما هو على الله تعالى، ولكن ما جاء في هذه الآية، قد يُتَوهم منه مخالفة مضمون تلك الآيات[4].

المطلب الثاني: مسالك العلماء في توجيه الإشكال:

للعلماء في توجيه هذا الإشكال توجيهان:

- أنَّ الآية نزلت بمكة وهي منسوخة بالآيات الأخرى[5]، ويشكل على هذا التوجيه أن

1 الطحاوي، مرجع سابق (385/8).

2 الطبري، مرجع سابق (549/20)، ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، مرجع سابق (31/8)، ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسين البواب، (الرياض، دار الوطن) (2/ 243).

3 كقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: 90]وقوله: ﴿قُلۡ مَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٖ فَهُوَ لَكُمۡۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٞ﴾ [سبأ : 47]وقوله: ﴿قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: 86] ﴿وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: 109] وغيرها من الآيات.

4 الشمالي، ياسر علي أحمد، موهم الإختلاف والتناقض في القرآن الكريم، إشراف: د.مسعد عبدالمعطي النبراوي، رسالة ماجستير(جامعة أم القرى،1408هـ) (ص 418).

5 حكاه : القرطبي أبو عبد الله، مرجع سابق (467/18)، وابن حجر العسقلاني، فتح الباري، مرجع سابق (8/ =

أصول الدين ومبادئه وقواعده الأخلاقية لا يقع فيها النسخ، وأخذ الأجرة على الدعوة إلى الله من الأخلاق الذميمة عند جميع الأنبياء.

■ أنَّ الاستثناء منقطع؛ لأن المودة ليست بأجر، ولكنها مما تقتضيه المروءة وهي لازمة لهم ليمدحوا بصلة الرحم فنفعها عائد عليهم[1]، فليس استثناؤها من عموم الأجر المنفي اسْتِثْنَاءً حَقِيقِيًّا[2].

وهذا الوجهُ في معنى الآية هو الأنسب بالسياق، لأن الخطاب موجهٌ إلى المشركين، وكانوا عادَوْا النبي صلى الله عليه وسلم، وتداعوا للتألب عليه، فناسب أن يُذَكَّروا بوشائج الأرحام، والتذكير بها سنةٌ عربيةٌ مألوفة، وهو المأثور عن ابن عباس عند البخاري[3]، وتابعه عليه أساطين المفسرين من التابعين ومن بعدهم[4].

المبحث العاشر

ما أشكل في قوله تعالى ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى : 7]

=

564- 565)، ونقلا رد التعلبي له، وكذا ضعفه الألوسي، مرجع سابق (13/ 32)

1 الألوسي، مرجع سابق (11/ 328) و (13/ 31)، ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق (83/25)، مراجعة في تفسير قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ ، جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، جمع وتوثيق: محمد الطاهر الميسَاوي، ط1، (عمان، دار النفائس، 1436هـ-2015م) (102/1).

5 فائدة: قد اختلف المفسرون في المراد ب"القربى" في الآية على ثلاثة وجوه:

- القربى: بمعنى القُرْبَة. يقال: قربة وقربى بمعنى، كالزلفة والزلفى، فيكون المعنى "إلا أن يتوددوا إلى الله عز وجل ويتقربوا إليه بطاعته.
- القربى: ها هنا قرابة الرسول صلى الله عليه وسلم، أي لا أسألكم أجرًا إلا أن تودوا قرابتي وأهل بيتي.
- القربى: ها هنا قرابة الرحم، فيكون المعنى "إلا أن تودوني وتحفظوني لقرابتي ولا تكذبوني"،كأنه قال: اتبعوني للقرابة إن لم تتبعوني للنبوة. انظر: القرطبي أبو عبد الله، مرجع سابق (18/466-467)، ابن عاشور، مراجعة في تفسير قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾، مرجع سابق،(1/96-102).

3 صحيح البخاري، كتاب التفسير، حديث رقم (4818).

4 ابن عاشور، مراجعة في تفسير قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾، مرجع سابق،(1/96-98)، ناصر الصدام، المجلة الزيتونية، (المجلد 5، الجزء 6، جمادى الأولى، مايو1944م) (106- 110).

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان وجه الإشكال:

هذه الآية قد يُتوهم من ظاهرها أن النبي –صلى الله عليه وسلم– كان ضالًا قبل الوحي، مع أنه جاءت آيات أخرى تدل على خلاف هذا التَوهُم، كقوله تعالى: "مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى" [النجم: 2].

المطلب الثاني: مسالك العلماء في توجيه الإشكال:

إنَّ قوله تعالى:{مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى} [النجم: 2] صريح في أنَّ النبي –صلى الله عليه وسلم– قد فطر على هذا الدين الحنيف بعيدًا عن كل ضلال أو اعتقاد فاسد، ولم يزل باقيًا على الفطرة حتى بعثه الله رسولًا، ويدل لذلك ما ثبت من أن أول نزول الوحي كان وهو يتعبد في غار حراء، فذلك التعبد قبل نزول الوحي دليل على البقاء على الفطرة.

وأما الإشكال المتَوهم في المراد من"الضلال" في قوله تعالى "وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى" [الضحى : 7]، فقد حكى المفسرون عدة أقوال في ذلك :

- فقيل: وجدك في قوم ضلال فهداهم الله لك.
- وقيل: وجدك طالبًا للقبلة فهداك إليها، ويكون الضلال بمعنى الطلب.
- وقيل: وجدك ضائعًا في قومك فهداك إليه، ويكون الضلال بمعنى الضياع.
- وقيل: وجدك محبًّا للهداية فهداك إليها، ويكون الضلال بمعنى المحبة، ومنه قول الشاعر:

عجبا لعزة في اختيار قطيعتي بعد الضلال فحبلها قد أخلقا

- وقيل: وجدك ضالًا في شعاب مكة فهداك، أي: ردك إلى جدك عبد المطلب.[1]

1 القرطبي، أبو عبدالله، مرجع سابق (22/343-346)، الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير،ط1(دمشق، دار ابن كثير،1414 ه)(5/ 558)، الألوسي، مرجع سابق (15/381) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، مرجع

ولكن هذه الأقوال وما شابهها شطت وأبعدت النجعة، فإن السياق سياق بيان لفضل الله على نبيه المصطفى –صلى الله عليه وسلم، وامتنانه سبحانه بهذا، فكل قول لا يساعد هذا السياق –فضلًا عن أن ينافيه– يستبين شططه بهذا، فالأقوال التي فسرت الضلال بما فيه مدح كالمحبة ونحوها، قد قصروا أنظارهم على معنى الآية فقط دون سابقها ولاحقها، وعارضوا الهدف الرئيس للسياق الذي سعت الآيات إلى بيانه وتقريره؛ إذ تفسير الضلال بالمحبة ونحوها كأن الله يقول لنبيه : كنت على حال ممدوحة فنقلناك إلى أخرى، وهذا ليس فيه كبير منة، وكذا الأقوال التي فسرت الضلال بأنه ضل عن مرضعته أو جده وما شابه، فهذه الأقوال أيضًا أغفلت السياق وابتعدت عن هدفه الرئيسي، فأين هذا من منة الله على عبده بالهدى والإيمان ؟!، وإنما مثل من يقول بهذه الأقوال كمن يريد نفي معنى اليتم في الآية التي قبلها {ألم يجدك يتيمًا فآوى}، فإنك لو ذهبت تنكر معنى اليتم أو تقلل من شأنه، كنت بهذا تنكر أو تقلل من منة الله على عبده في هذا المقام.

أما التوجيه الصحيح للإشكال المتَوهم فهو: أنَّ الضلال لفظة واسعة تشمل مراتب عديدة، كما أن الهدى يشمل مراتب عديدة، ومن هذا الباب ألفاظ الكفر والنفاق والإيمان وما شابه، والمراد هنا من الضلال وفق ما يقتضية السياق هو الغفلة وذهاب العلم، فيكون المعنى: وجدك غافلًا عن معالم النبوَّة وأحكام الشريعة وأسرار علوم الدين التي لا تعلم بالفطرة والعقل، وإنما تعلم بالوحي، فهداك الله إلى ذلك بما أوحى إليك، كما في قوله تعالى: "وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ.." [الشورى: 52] وقوله: "بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ" [يوسف: 3] {وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا} [النساء: 113] وعلى هذا أكثر المفسرين رحمهم الله، والله تعالى أعلم، ونسبة

=

سابق (368)

العلم إلى الله أسلم[1].

1 القرطبي، أبو عبدالله، مرجع سابق (22/343-346)، الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير،ط1(دمشق، دار ابن كثير،1414 ه)(5/ 558)، الألوسي، مرجع سابق (15/381) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، مرجع سابق (368).

الخاتمة

بعد هذا الطواف على الآيات المشكلة الخاصة بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم، نخلص إلى أهم النتائج:

○ استغلّ كثير من المغرضين تلك الآيات المشكلة، ولكن حين محصناها وجدنا أنها تزيد سيرة النبي –صلى الله عليه وسلّم– إشراقًا وهدى.

○ حكَّام المسلِمينَ بِالْخِيارِ في الحكْم بينَ أهل الكتاب إن شاؤوا حكموا وإن شاؤوا لم يحكموا، أما الذميين فيجب الحكم فيهم.

○ أنَّ الله تعالى ضمن لنبيه –صلى الله عليه وسلم– العصمة من القتل والهلاك الذي يحول بينه وبين الرسالة وتبليغها، دون العوارض التي تعرض للبدن، وما تعرَّض له النبي –صلى الله عليه وسلم– من الأذى لا يُنافي العصمة؛ لأن شيئًا من ذلك لم يكن له أثر على تبليغ رسالته.

○ كان النبي –صلى الله عليه وسلم– يستغفر للمنافقين أحيانًا لمصلحة دعوية مرجوّة، ولم يكن ذلك من أجل حصول المغفرة من الله لهم.

○ الروايات في قصة الغرانيق غير ثابتة من جهة النقل، ومخالفة لسياق الآيات، ومناقضة لدلالاتها، مع تعذر تأويلها، فلا جرم من القول ببطلان هذه القصة، وأنها من وضع أعداء الإسلام، الذين يحاولون إفساد الدين والطّعن في خاتم الأنبياء.

○ أنَّ النبي –صلى الله عليه وسلم– ما كتب حرفًا ولا قرأ من كتابٍ قبل الرسالة ولا بعدها، وأن ما كتبه في الحديبية كان على وجه الإعجاز، وأنَّ من زعم أن النبي –صلى الله عليه وسلم– كتب أو قرأ بعد نزول القرآن واشتهار الرسالة وأمن الارتياب فيها، اجتهادًا منه وتحريًا للحق فهو مخطئ، ولكن ليس في قوله ما يوجب التشنيع.

○ العتاب من الله تعالى لرسوله –صلى الله عليه وسلم– في الزواج من زينب –رضي

الله عنها– كان على التمهّل والخشية من الإقدام على ذلك الأمر الإلهي الصادر إليه بالزواج من طليقة متبناه،كي يهدم تلك العادة المتأصّلة في نفوس العرب، من جعل الابن الدعيّ كالابن الصلبي في الميراث وفي النكاح وغير ذلك.

التوصيات:

- الآيات المشكلة، في كل باب من أبواب القرآن أو في كل قصة من قصص الأنبياء، تحتاج من أهل العلم إلى إفراد بحثها، ومناقشتها وترجيح المناسب في الإجابة عن كل مشكل.
- الطاعنون في كتاب الله، من المستشرقين وأذنابهم، لا يفتئون بدسّ سموم بحوثهم في شرح النص القرآني، في محاولة حثيثة منهم لإيجاد ثغرات موهومة يعيبون بها النص القرآني المقدس، وعلى علماء الأمة والباحثين الصادقين الذبّ عن كتاب الله، ودفع حجج الطاعنين، وبيان عوارهم.

والله المستعان،،،

قائمة المراجع

1. أحمد مختار عبد الحميد عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط1، عالم الكتب، 1429هـ - 2008م.

2. أبو إسحاق الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي،ط1،بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1422، هـ - 2002م.

3. الأشخر اليمني، جمال الدين محمد،**شرح بهجة المحافل وبغية الأماثل**، بيروت، دار صادر.

4. الألباني، محمد ناصر الدين،**نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق**،ط3، بيروت، المكتب الإسلامي،1417هـ - 1996م.

5. الألوسي، **روح المعاني**، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط1،بيروت، دار الكتب العلمية، 1415 هـ.

6. الباجي، أبو الوليد، سليمان بن خلف، **تحقيق المذهب**، تحقيق: أبي عبدالرحمن بن عقيل الظاهري، ط1الرياض، عالم الكتب،1403هـ-1983م.

7. ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله، **فتاوى ومقالات متنوعة**، جمع وترتيب : د . محمد بن سعد الشويعر، ط1، الرياض، دار القاسم، 1420هـ.

8. بدر الدين العيني، محمود بن أحمد بن موسى، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**،بيروت،دار إحياء التراث العربي.

9. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، 1417هـ- 1997م، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، حققه: محمد عبد الله النمر- عثمان جمعة ضميرية- سليمان مسلم الحرش، السعودية: دار طيبة، ط4.

10. البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**،القاهرة، دار الكتاب الإسلامي.

11. أبو بكر الجصاص، أحمد بن علي، **أحكام القرآن**، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1405 هـ.

12. البيضاوي، عبد الله بن عمر بن محمد، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي،ط1،بيروت، دار إحياء التراث العربي،1418 هـ.

13. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، 1426هـ-2005م، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: أنور الباز- عامر الجزار، مصر، المنصورة: دار الوفاء، ط3.

14. ابن تيمية،**منهاج السنة**، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1406 هـ-1986م.

15. الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد، **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، تحقيق: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط1،بيروت، دار إحياء التراث العربي،1418 هـ.

16. ابن جزي، محمد بن أحمد بن محمد، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، ط1،بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1416هـ.

17. أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل، **الناسخ والمنسوخ**، تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد،ط1، الكويت، مكتبة الفلاح، 1408هـ.

18. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار الكتاب العربي، 1422 هـ.

19. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، تحقيق: علي حسين البواب، الرياض، دار الوطن.

20. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي**

الكبير، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، ط1،مصر، مؤسسة قرطبة،1416هـ-1995م.

21. ابن حجر، أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، صيدر اباد/ الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية.

22. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محب الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة، 1379هـ.

23. ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي، **الزواجر عن اقتراف الكبائر**، ط1، دار الفكر، 1407هـ - 1987م.

24. الخطابي، أبي سليمان حمد بن محمد، **أعلام الحديث شرح صحيح البخاري**، تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود، ط1، جامعة أم القرى، 1409هـ-1988م.

25. الداوودي، محمد بن علي، طبقات المفسرين،بيروت،دار الكتب العلمية.

26. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **تذكرة الحفاظ**، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية،1419هـ- 1998م.

27. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط3، مؤسسة الرسالة، 1405 هـ / 1985م.

28. الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان الداودي،ط1،دمشق، دار القلم، 1412هـ.

29. زاهر عوض الألمعي، **مع المفسرين والمستشرقين في زواج النبي صلى الله عليه وسلم بزينب بنت جحش**، ط1 1403هـ 1983م.

30. الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

31. ابن الزبير الغرناطي، أحمد بن إبراهيم، **ملاك التأويل**، وضع حواشيه: عبدالغني محمد الفاسي، بيروت، دار الكتب العلمية.

32. الزُّرْقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ط3، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

33. الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، 1376هـ - 1957م.

34. الزركلي، خير الدين بن محمود، **الأعلام**، ط15، دار العلم للملايين .

35. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**،ط3، بيروت، دار الكتاب العربي،1407هـ.

36. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، 1420هـ- 2000م، **تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، دمشق: مؤسسة الرسالة، ط1.

37. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ- 1974م.

38. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **لباب النقول في أسباب النزول**، ط1، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، 1422هـ-2002م.

39. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1408هـ - 1988م.

40. الشافعي، محمد بن إدريس، **الأم**، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب،دار الوفاء، 1422 هـ- 2001م.

41. الشافعي، محمد بن إدريس، **تفسير الإمام الشافعي**، جمع وتحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفرَّان، المملكة العربية السعودية، دار التدمرية، 1427 - 2006م.

42. الشمالي، ياسر علي أحمد، **موهم الإختلاف والتناقض في القرآن الكريم**،إشراف: د.مسعد عبدالمعطي النبراوي،رسالة ماجسير، جامعة أم القرى،1408هـ.

43. الشنقيطي، **رحلة الحج إلى بيت الله الحرام**، إشراف: بكر أبو زيد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جده، ط1،دار عالم الفوائد،1426هـ.

44. الشنقيطي، **أضواء البيان**، إشراف: بكر أبو زيد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة، دار عالم الفوائد.

45. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **فتح القدير**،ط1، دمشق، دار ابن كثير، 1414هـ.

46. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، 1420هـ-2000م، جامع البيان في تأويل آي القرآن [تفسير الطبري]، تحقيق: محمود شاكر وأحمد شاكر، دمشق: مؤسسة الرسالة، ط1.

47. الطحاوي، أبو جعفر، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة،1415 هـ.

48. الطيبي، الحسين بن عبد الله، **الكاشف عن حقائق السنن**، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي،ط1، الرياض، مكتبة نزار مصطفى الباز،1417هـ - 1997م.

49. ابن عادل الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض،ط1،بيروت،دار الكتب العلمية، 1419 هـ.

50. ابن عاشور، محمد الطاهر التونسي, 1997م، **التحرير والتنوير**، تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع.

51. ابن عاشور، محمد الطاهر التونسي, **جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور**، جمع وتوثيق: محمد الطاهر الميسَاوي، ط1، عمان، دار النفائس،

1436هـ-2015م.

52. عبدالرحمن حسن حبنّكه الميداني، **معارج التفكر ودقائق التدبر**، ط1، دمشق، دار القلم،1420هـ -2000م

53. ابن عثيمين، محمد الصالح، **تفسير القرآن الكريم**، ط1، دار ابن الجوزي.

54. ابن العربي، **أحكام القرآن**، تحقيق : محمد عبد القادر عطا،ط3، بيروت، دار الكتب العلمية، 1424هـ، 2003م.

55. **ابن العربي**، محمد بن عبد الله، **عارضة الأحوذي**، تصوير دار الكتب العلمية من الطبعة المصرية القديمة.

56. ابن عطية، عبد الحق بن غالب الأندلسي، 1422هـ-2001م، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي، بيروت: دار الكتب العلمية.

57. ابن عقيلة، محمد بن أحمد بن سعيد، الزيادة والإحسان، تحقيق: مجموعة باحثين في رسائل ماجستير،الشارقة، مركز البحوث والدراسات بجامعة الشارقة 1427هـ-2006 م.

58. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد،شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دمشق،دار ابن كثير، 1406 هـ - 1986م.

59. عياض، القاضي عياض بن موسى بن عياض، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، محمد بن شريفة، سعيد أحمد أعراب، ط1،المغرب، مطبعة فضالة.

60. عياض، القاضي عياض بن موسى بن عياض، **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، حاشية: أحمد بن محمد بن محمد الشمنى، دار الفكر، 1409هـ - 1988م.

61. عياض، القاضي عياض بن موسى بن عياض، **إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم**،

تحقيق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل،ط1،مصر، دار الوفاء، 1419هـ - 1998م.

62. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ. - 1979م.

63. الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي،1420 هـ.

64. القاسمي، محمد جمال الدين، **محاسن التأويل**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلميه،1418هـ.

65. ابن قتيبة، **تأويل مشكل القرآن**، بيروت، دار الكتب العلمية.

66. القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، **المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم**، تحقيق: محي الدين ديب مستو - أحمد محمد السيد - يوسف علي بديوي - محمود إبراهيم بزال،ط1، دار ابن كثير، 1417هـ-1996م.

67. القرطبي أبو عبدالله، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، 1423هـ-2003م، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: سمير البخاري، الرياض: دار عالم الكتب.

68. القُصَيِّر، أحمد بن عبد العزيز بن مُقْرِن، **الأحاديْثُ المشْكِلَةُ الواردةُ في تفسير القرآنِ الكريم**، ط1،السعودية، دار ابن الجوزي،1430 هـ.

69. ابن القيم، محمد ابن أبي بكر، **بدائع الفوائد**، تحقيق: علي بن محمد العمران، ط1، دار عالم الفوائد،1425هـ.

70. الكتاني، محمد بن أبي الفيض، **الرسالة المستطرفة**، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي،ط6،دار البشائر الإسلامية،1421هـ-2000م.

71. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي،1420هـ - 1999م، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الرياض: دار طيبة، ط2.

72. كحالة، عمر بن رضا، **معجم المؤلفين،** بيروت،دار إحياء التراث.

73. محمد أبو شهبة، **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير**، ط4، القاهرة، مكتب السنة، 1408هـ.

74. محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م.

75. محمد رواس قلعجي وحامد قنيبي، **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1408هـ-1988م.

76. محمد عبده، **جزء عم**، ط3، مصر، الجمعية الخيرية الإسلامية،1341هـ.

77. ابن مفلح، أبو عبد الله محمد بن مفلح، **الآداب الشرعية والمنح المرعية**، عالم الكتب.

78. المنصور، عبدالله بن حمد، **مشكل القرآن الكريم**، دار ابن الجوزي، 1426هـ

79. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، **لسان العرب**، ط3، بيروت، دار صادر،1414هـ.

80. ناصر الصدام، **المجلة الزيتونية**، المجلد 5، الجزء 6، جمادى الأولى، مايو1944م.

81. **النيسابوري**، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، تحقيق: زكريا عميرات،ط1، بيروت، دار الكتب العلميه، 1416هـ.

82. الوادعِيُّ، مُقْبلُ بنُ هَادِي، الصحيح المسند من أسباب النزول، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، 1408هـ- 1987م.